المملكة الأردنية الهاشمية

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي
٢٠٢١ - ٢٠٣٠

حزيران ٢٠٢١

المحتويات

الفصل الأول: مقدمة ٣

١-١ خلفية ٣

١-٢ لماذا استراتيجية الأمن الغذائي؟ ٤

١-٣ آليّة الإعداد والنهج المتبع ٤

الفصل الثاني: أوضاع الأمن الغذائي في الأردن ٦

١,٢ الواقع الاقتصادي الكلي، والاجتماعي، والبيئي ٧

٢,٢ حالة الغذاء والتغذية ٩

٣,٢ الموضوعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي ١٠

جدول رقم (١) انتشار نقص التغذية في الأردن مقارنة بالأقاليم الأخرى والعالم ١٠

جدول رقم (٢) الإنتاج، والتصدير، والاستيراد، والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في عام ٢٠١٩ ١٢

الفصل الثالث: القضايا، والرؤية، والأهداف، والبرامج ١٩

١,٣ قضايا الأمن الغذائي في الأردن ٢٠

٢,٣ الرؤية ٢٠

٣,٣ الأهداف الاستراتيجية، والأهداف الفرعية، والبرامج ٢١

الفصل الرابع: خطة التنفيذ ٣٠

الإدارة والمتابعة ٣١

٢,٤ مصادر التمويل ٣٢

٣,٤متطلبات نجاح التنفيذ ٣٢

الملاحق ٣٣

ملحق رقم (١): المؤسسات والجهات المشاركة في صياغة الاستراتيجية، وأدوارها، ومسؤولياتها ٣٤

ملحق رقم (٢): الأنشطة التي تمت، وأغراضها، وأوقات عقدها ٣٦

ملحق رقم (٣): حالة الأمن الغذائي في الأردن بناءً على مؤشرات الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي ٣٦

ملحق رقم (٤): تحليل مؤسسات الأمن الغذائي ٣٩

ملحق رقم (٥): شجرة المشكلات والتحليل الرباعي ٤١

ملحق رقم (٦): الرؤية، والأهداف، والمؤشرات الكلية للاستراتيجية ٤٣

ملحق رقم (٧): الأهداف والبرامج والمسؤوليات وعمر البرامج وموازناتها ٤٩

ملحق رقم (٨): برنامج العمل لنهاية ٢٠٢١ ٥٣

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

القطاع الزراعي هو الركيزة الاساسية للأمن الغذائي و في الدول التي تعاني من التحديات المائية كالأردن، تزداد مشاركة القطاع الخاص الصناعي والتجاري في توفير الغذاء واستدامته، والذي عانى من الأزمات الممتدة عبر مائة عام من عمر الدولة الأردنية والناجمة عن العنف في الإقليم والهجرات القسرية للبشر من مختلف الأقطار المجاورة والبعيدة، إضافة إلى التغيرات المناخية والتي تشكل عامل ضغط اخر على الإنتاج الموجه للغذاء، ومن ثم جائحة كورونا وأثرها الكبير على الإنتاجية الزراعية وأثرها الواضح على سلاسل التزويد بعد الأزمة الروسية الأوكرانية سواء في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ونقص الإنتاج وارتفاع الكلف المرتبطة بالشحن وارتفاع أسعار البترول، جميع هذه التأثيرات دفعت الأردن إلى التكيف مع كافة المتغيرات والتأثير المستقبلي لهذه التحديات، من خلال الشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الغذاء لكافة المقيمين على الأراضي الأردنية بجودة عالية وسعر مقبول بالرغم من تأثير التضخم على كافة السلع.

إن المرتكزات التي قدمها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه في في حوار بورلوغ في ٢٠٢٠/١٠/١٦ أثناء جائحة كورونا، أصبحت خارطة طريق لتوجيه الأقطار العالمية والإقليمية لمواجهة الأزمات وتأثيرها على الأمن الغذائي، وقد أخذت الحكومة الأردنية هذه المرتكزات على عاتقها للمضي قدما في إعداد الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخطتها التنفيذية، والتي بدأت بتشكيل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي وبالتشارك مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وشركاء التنمية، وقد نتج عن ذلك مأسسة الأمن الغذائي في الأردن من خلال إنشاء المجلس الأعلى للأمن الغذائي، وانعكس كذلك في تحسن اداء الأردن على المؤشرات الدولية للأمن الغذائي.

سيحظى تنفيذ الإستراتيجية وخطة عملها على اهتمام الحكومة وسيجري العمل على ايجاد شراكات فاعلة مع الدول الشقيقة والمنظمات الدولية لبناء منظومة إقليمية مستدامة للأمن الغذائي تعمل على الاستغلال الكفوء للموارد المتاحة في دول الاقليم والتكامل لتوفير المزيد من الغذاء وتحقيق الرفاه لجميع المواطنين.

أخيرا اتقدم بالشكر لجميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات الامم المتحدة ولكل من ساهم في إنجاز الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي سائلا المولى العلي القدير ان يوفقنا جميعًا لتحقيق تطلعات وطموحات شعبنا والوصول الى أردن خال من الجوع وآمن غذائيًا بجهود جميع أبنائه.

رئيس اللجنة الوطنية للأمن الغذائي
وزير الزراعة
المهندس خالد الحنيفات

الفصل الأول

مقدمة

١-١ خلفية

بعد ظهور فيروس كورونا، وفي أكثر من مناسبة خلال الأشهر الماضية، أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم أن موضوع الأمن الغذائي يحظى باهتمام وأولوية خاصة في الأردن، كما ركز جلالته على عدة موضوعات تدعو إلى التفكير فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة بصددها، أبرزها ما يلي:

- الأمن الغذائي يُشكِّل التحدي الأكبر في العام٢٠٢١[١].
- الجوع يهدد مجتمعات اللاجئين في منطقتنا، ونحن على استعداد لعمل كل ما يمكن لخدمتهم، وبذل كل الجهود لنكون مركزًا إقليميًا لأمنهم الغذائي[٢].
- حتى نتمكن من تحقيق أمن غذائي يجب وجود إطار سياسي وتشريعي قوي. وليس السؤال هنا هو ما إذا كنا سنعمل أم لا، بل ما العمل الذي سيحقق أهدافنا؟[٣]

لقد أصبح موضوع الأمن الغذائي يشكل همًا وطنيًا، وذلك نتيجة لعمليات التحضر والعولمة، وتأثيرات التغير المناخي، والزيادات والتذبذب في الأسعار العالمية، علاوة على تأثر الأمن الغذائي في الأردن بأزمة اللجوء السوري، وتراجع تحويلات الأردنيين في الخارج، بالإضافة إلى نقص الدعم المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. في الآونة الأخيرة كان لجائحة كورونا أثر بارز في تسليط الضوء على أهمية ومركزية الأمن الغذائي. ومن هنا، فإن الحاجة إلى وجود استراتيجية للأمن الغذائي هي حاجة مُلحّة لا يمكن غض النظر عنها.

وتشكِّل صياغة وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وبرنامجها التنفيذي فرصة وتحديًا في آن واحد، ليس للحكومة الأردنية فحسب وإنما للشركاء المحليين والدوليين الذين يدعمون الأردن لبناء المَنَعَة في مواجهة الأزمات ووقف التباطؤ الاقتصادي. ويشكل تحقيق الأمن الغذائي شرطًا مسبقًا ومتطلبًا رئيسيًا لتحقيق الأمن الإنساني والوطني، وستساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق النمو والازدهار واستدامة الوضع في الأردن كمركز للاستقرار والسلم في الإقليم.

لقد التبس مفهوم الأمن الغذائي في الأردن بالزراعة، والاكتفاء الذاتي، والاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية الرئيسية؛ لذا فقد تم ربط الأمن الغذائي بالزراعة بشكل شبه كامل. وهنا يجب التذكير بأن أول سياسة زراعية أردنية تم إعدادها كانت عام ١٩٩٢، وركزت حينها على موضوع الأمن الغذائي[٤]. كما تم إعداد العديد من التقارير والدراسات حول موضوع الأمن الغذائي بطلب من بعض الجهات المحلية والدولية، ولكن لم يتم اعتماد أيٍّ منها كاستراتيجية وطنية للأمن الغذائي رسميًا[٥].

على الرغم من اعتماد الأمن الغذائي في الأردن بشكل كبير على الإنتاج الزراعي المحلي، إلا أن مفهوم الأمن الغذائي أكثر اتساعًا من الإنتاج الزراعي أو حتى توفير الغذاء؛ فهو قطاع متعدد الأبعاد، كما أن المؤسسات

---

(١) خطاب جلالة الملك عبد الله خلال اجتماعه مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ٢٥ أغسطس / آب ٢٠٢٠

(٢) خطاب جلالة الملك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر / أيلول ٢٠٢٠.

(٣) وكالة الأنباء الأردنية بترا، ٢٠٢٠. متوفر على الرابط التالي:https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=155623&lang=ar&name=news شارك جلالة الملك عبد الله الثاني في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول في حوار بورلوغ الدولي لعام ٢٠٢٠ وألقى كلمة رئيسية أكد فيها على أهمية العمل معًا في هذا الوقت لمعالجة الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

(٤) تم إعداد السياسة الزراعية الأولى بدعم من كلٍّ من GIZ، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وتزامن إعدادها مع اعتماد برنامج تصحيح القطاع الزراعي ((ASAP، وقرض تصحيح القطاع الزراعي (ASAL).

(٥) كان آخرها الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي مايو / أيار٢٠١٧؛ وهي وثيقة شاملة دعمتها عدة أوراق فنية عن الموضوع أعدها برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على طلب وزارة الزراعة.

المعنية به متعددة، ويتطلب تحقيقه مزيدًا من التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات وأصحاب العلاقة للعمل معًا، والتي تشمل مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية. ويُعدُّ الأمن الغذائي محصلة لعوامل عديدة مترابطة بشكل وثيق مثل التغذية، والاستهلاك، والوصول إلى الغذاء، والحوكمة، والاستقرار، والاستدامة.

لقد التزم الأردن بتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها المتعددة، بما في ذلك الأهداف الأول، والثاني، والثالث، والسادس، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والسادس عشر، والتي ترتبط بشكل مباشر بموضوع الأمن الغذائي والجوع والتغذية، وخاصة بالغايتين ٢-١ و ٢-٢.

تجدر الإشارة إلى أن إنجاز الأعمال كالمعتاد وبنفس الوتيرة لا يعد كافيًا، وإنما نحن بحاجة إلى التفكير خارج الصندوق وبذل جهود نوعية إضافية ليتمكن الأردن من تحقيق أهدافه والوفاء بالتزاماته بحلول العام ٢٠٣٠.

١-٢ لماذا استراتيجية الأمن الغذائي؟

تشكل استراتيجية الأمن الغذائي استجابة مباشرة للحاجة الملحة والأولوية المعطاة للأمن الغذائي على أعلى المستويات في الأردن، كما تشكل انطلاقة للعمل الوطني والدولي المشترك لتكون جزءًا لا يتجزّأ وشرطًا مسبقًا للأمن الوطني والإنساني والإقليمي. وتشكل كلٌّ من الاستراتيجية وخطتها التنفيذية التي ستعد لاحقًا خارطة طريق للوصول إلى أردن آمن غذائيًا، وستؤدي إلى تحقيق ما يلي:

١ - الامتثال لأوامر جلالة الملك عبد الله الثاني، واعتماد ٢٠٢١ عامًا لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وانطلاقة جديدة للمئوية الثانية للمملكة.

٢ - أن يصبح الأردن مركزًا إقليميًا وإستراتيجيًا للأمن الغذائي؛ إذ سيكون مركزًا للتخزين، وتوفير الخدمات اللوجستية، والإنتاج الزراعي، وتصنيع الأغذية، وأنظمة الري، والبيوت الزراعية، ونقل المعرفة والتقنيات الحديثة، كما سيصبح مركزًا لتقديم خدمات الطوارئ لدول الإقليم.

٣- تنسيق الجهود والتدخلات ذات العلاقة بالأمن الغذائي في الأردن وتفادي الازدواجية، والتداخل، والتضارب فيما بين المؤسسات العاملة في هذا المجال.

٤ - متابعة التقدم المحرز لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات العلاقة.

٥ - بناء المَنَعَة ضد عوامل وآثار التغير المناخي.

٦ - مواجهة آثار فيروس كورونا على الأمن الغذائي.

٧ - اعتبار آثار الأزمة السورية وخاصة اللاجئين كأزمة ممتدة.

١-٣ آليّة الإعداد والنهج المتبع

تواصلت وزارة الزراعة مع شركائها لدعم إعداد استراتيجية الأمن الغذائي وخطة العمل. وعبّر كل من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والسفارة الهولندية في الأردن عن رغبتهم واستعدادهم لدعم الوزارة في إنجاز هذا العمل المهم. وعقدت الوزارة بدورها اجتماعًا مع شركائها الخمسة بتاريخ ٩ سبتمبر / أيلول ٢٠٢٠، لتبادل الرأي حول المهام، والشراكات، والإعداد، والتنفيذ، والإنجاز. وقد أكد معالي وزير الزراعة على حاجة الدولة إلى استراتيجية شاملة تتناول جميع مكونات الأمن الغذائي يتم تنفيذها بالشراكة مع العديد من المؤسسات الحكومية وشركاء التنمية. وحتى تتحقق الشمولية طالب معالي الوزير من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي العمل كميسّرين للعمل تحت قيادة وزارة الزراعة[٦].

(٦) المبادئ التوجيهية التنفيذية لصياغة الاستراتيجية، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة،٢٠٢٠، ورقة أولية أعدت لتشكل أساسًا وتوجيهًا لعملية صياغة الاستراتيجية.

مقدمة

وخلال مراحل إعداد الاستراتيجية تم اتباع منهج تشاركي واسع تضمَّن التنسيق والاستشارات مع أصحاب العلاقة. يبين الملحق رقم (١) المؤسسات والجهات المشاركة في صياغة الاستراتيجية، وأدوارها، ومسؤولياتها.

وقد بدأ العمل التحضيري، والمشاورات، وجمع المعلومات، ومراجعة الوثائق والتقارير مع نهاية شهر سبتمبر / أيلول ٢٠٢٠، تبعها إعداد التقرير الأولي من قبل مستشار السياسات، وتمّت مناقشته مع كلٍّ من وزارة الزراعة ولجنة المراجعة بتاريخ ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٠، ومن ثَم تم اعتماد النسخة النهائية من التقرير الأوّلي خلال اجتماع اللجنة الوطنية للأمن الغذائي برئاسة معالي وزير الزراعة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠.

شارك جميع أصحاب العلاقة بشكل فاعل في إعداد المسوّدات، وتشكيل شجرة المشكلات، وتحليل الشركاء، والتحليل الرباعي، وتحديد التحديات، بالإضافة إلى الوصول إلى توافقات وبناء إجماع معهم حول الرؤية والأهداف الاستراتيجية وذلك خلال ورشة العمل التي استمرت لمدة يومين ٩-١٠ فبراير / شباط ٢٠٢١، وشارك فيها النقاط المحورية / ضباط الارتباط في الوزارات، والمؤسسات الوطنية، ومنظمات الأمم المتحدة. كما تم عقد ورشة عمل بتاريخ ٢٢ أبريل / نيسان ٢٠٢١ لمراجعة واستكمال بعض أجزاء الاستراتيجية.

تم تسيير وتوجيه العمل، ومراجعته، والموافقة على المسودات من خلال لجنة الميسرين والنقاط المحورية «ضباط الارتباط» للموضوعات المتخصصة، ولجنة مراجعة الاستراتيجية، ووزارة الزراعة، واللجنة التوجيهية. وقد أوصت اللجنة الوطنية للأمن الغذائي لمجلس الوزراء بدورها بالموافقة على الاستراتيجية، حيث أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٥ سبتمبر / أيلول ٢٠٢١ .

يوضح الملحق رقم (٢) الأنشطة التي تمت خلال إعداد الاستراتيجية، ويبين الرسم التخطيطي أدناه الهياكل المختلفة المسؤولة عن صياغة ومراجعة الاستراتيجية، والإشراف عليها، وإقرارها.

المهام	الجهة	الشركاء
المصادقة	مجلس الوزراء	رئيس الوزراء والوزراء
التنسيق والإشراف والتيسير	وزارة الزراعة	الوزير والأمين العام والأقسام القطاعية
التوجيه والإشراف	اللجنة الوطنية للأمن الغذائي	كبار المسؤولين من المؤسسات ذات العلاقة
المتابعة اليومية والدعم الفني	الميسرين	وزارة الزراعة وWFP و FAO
المداخلات الفنية والمراجعة	لجنة المراجعة	وزارة الزراعة و WFP و FAO و UNDP و ESCWA والسفارة الهولندية
توفير البيانات والمراجعة والدعم الفني	ضباط الارتباط	ممثلون عن الوزارات ومنظمات الأمم المتحدة
إعداد المسودات وإدخال التعديلات	فريق الصياغة	كبير مستشاري السياسات والخبراء الوطنيين

الهياكل والمهام لإعداد استراتيجية الأمن الغذائي

الفصل الثاني

أوضاع الأمن الغذائي في الأردن

٢-١ الواقع الاقتصادي الكلي، والاجتماعي والبيئي

يصنف الأردن على أنه دولة ذات دخل أعلى من المتوسط بتعداد سكاني يبلغ حوالي ١١,٠٣مليون نسمة[٧]، يعيش ٩٪ منهم في المناطق الريفية، ونحو ١٢٪ من السكان لاجئون سوريون. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٤٤ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٩ ليكون دخل الفرد نحو أربعة آلاف دولار أمريكي في نفس السنة.

بلغ معدل الفقر المطلق ١٥,٧٪ في العام ٢٠١٧[٨] مقارنة بنسبة ١٤,٤٪ في العام ٢٠١٠. وخلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٠ وصل معدل البطالة إلى أعلى مستوى في تاريخ الأردن على الإطلاق وهو ٢٤,٧٪[٩]، وكانت نسبته بين الذكور ٢٢,٦٪ وبين الإناث ٣٢,٨٪. ويُعد الأردن من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم؛ إذ يستهلك الفرد ما يقل عن ١٠٠م^{٣} سنويًا، ويستهلك القطاع الزراعي نحو ٥٧٠ مليون متر مكعب، أو ما يعادل ٥١,٨٪من كمية المياه المتاحة في العام ٢٠١٨. وساهم بنسبة ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩[١٠]. يعتمد الأردن في توفير الطاقة بشكل كبير على الخارج؛ فقد استورد أكثر من ٩٥٪من الطاقة اللازمة بقيمة (٣,٠٦٢) مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالمناخ فإن تغيُّر المناخ يؤثر على جميع مكونات الأمن الغذائي وأنظمة الغذاء في الأردن، ويتضح ذلك من خلال تناقص نسبة المياه، وزيادة وتيرة الجفاف، وتسارع تدهور الأراضي؛ الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية خاصة بالنسبة إلى صغار المزارعين ومزارعي الكفاف الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة البعلية وتربية الماشية التقليدية أو شبه المكثفة على نطاق واسع.

تعاني ٣٪ من الأسر الأردنية من انعدام الأمن الغذائي؛ إذ يبلغ عدد أفرادها نحو ٢١٩١٨٦ فردًا، وهناك ٥٣٪ آخرون أو ٣٨٧٢٢٨٦ فردًا معرضون لانعدام الأمن الغذائي (وفقًا لمؤشر الأمن الغذائي / مؤشر كاري). ومن بين جميع المحافظات تعد الطفيلة المحافظة الأكثر انعدامًا للأمن الغذائي في الأردن؛ إذ يعاني ٢٠٪ من الأسر فيها من انعدام الأمن الغذائي[١١]. ويبين الشكل التالي مؤشر الأمن الغذائي على مستوى المحافظات في الأردن.

---

(٧) دائرة الإحصاءات العامة، ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢١. [على الإنترنت] متوفر على: <<http://dosweb.dos.gov.jo

(٨) دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٩.

(٩) دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٢٠. [على الإنترنت] متوفر على: <http://dosweb.dos.gov.jo/23-0-unemployment-rate-during-the-second-quarter-of-2020

(١٠) دائرة الإحصاءات العامة، الأردن في أرقام ٢٠١٩.

(١١) تحديث الأمن الغذائي الأردني، الآثار المترتبة على جائحة كورونا، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية والتنمية وبرنامج الأغذية العالمي من يوليو / تموز إلى أغسطس / آب ٢٠٢٠.

أوضاع الأمن الغذائي في الأردن

مؤشر الأمن الغذائي للمحافظات

متابعة الأمن الغذائي عن بعد للأردنيين تموز/ آب ٢٠٢٠

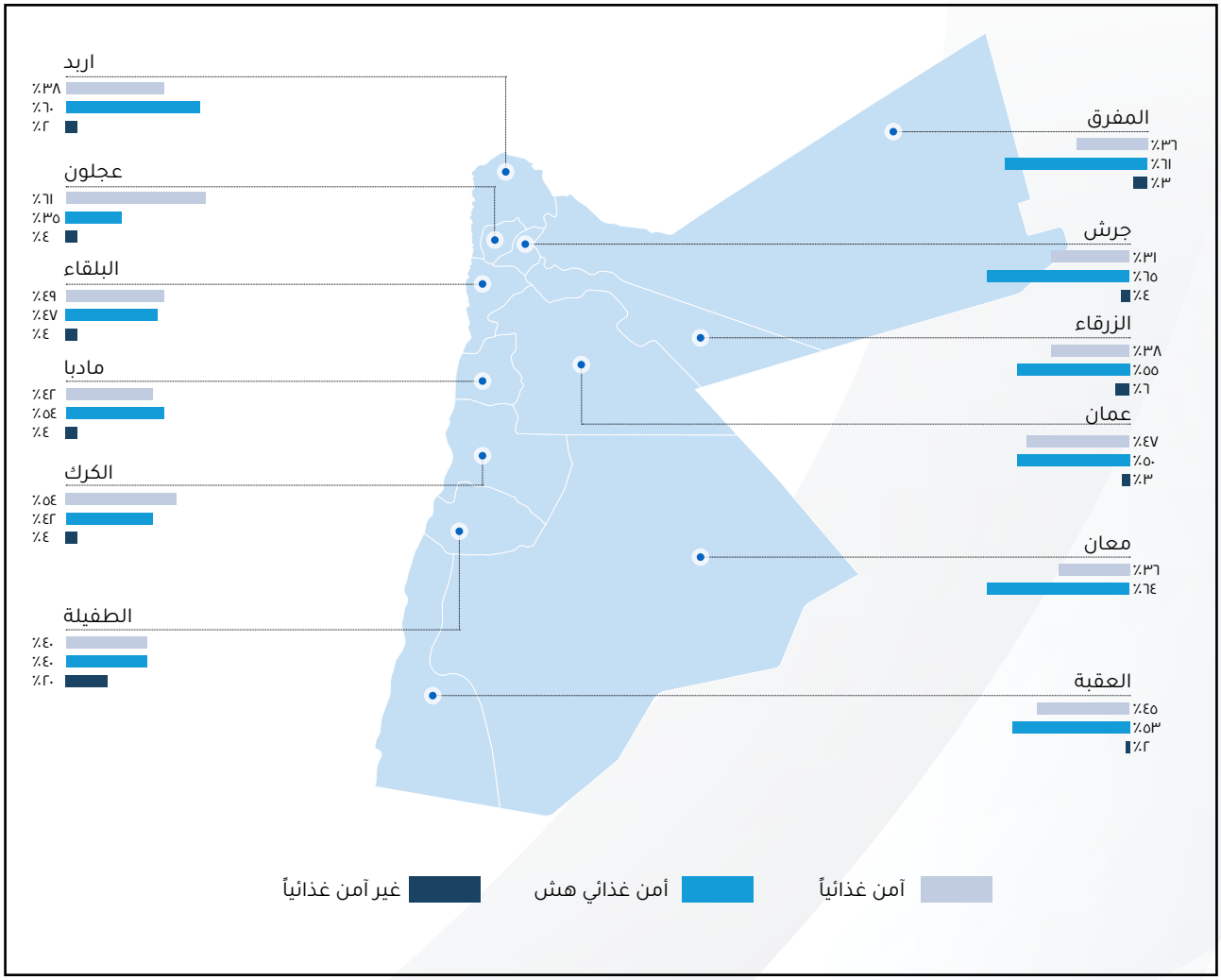

*المصدر: تحديث الأمن الغذائي الأردن (أبعاد كوفيد ١٩) تموز / آب ٢٠٢٠

٢-٢ حالة الغذاء والتغذية[١٢]

يعرَّف الأمن الغذائي بأنه «الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي والآمن والمغذي لكل الناس وفي كل الأوقات بشكل يلبي احتياجاتهم الغذائية، كما يناسب أذواقهم الغذائية المختلفة بما يدعم الحياة النشطة والصحية[١٣]». ويتشكل الأمن الغذائي من أربعة عوامل أو مكونات رئيسية مترابطة ترابطًا وثيقًا وتعتمد على بعضها بعضاً. وتحتاج حلقات سلسلة الأمن الغذائي إلى عدة عوامل تمكينية وشروط مسبقة لكي تتحقق.

يشير مصطلح النظام الغذائي إلى «مجموعة الأنشطة التي ينطوي عليها إنتاج الأغذية وتجهيزها ونقلها واستهلاكها[١٤]» ويمكن هنا ملاحظة أن الأمن الغذائي هدف وطني شامل، في حين أن النظام الغذائي نهج تكاملي. تجدر الإشارة إلى أن المصطلحين يستخدمان من قبل الكثيرين لأداء المعنى نفسه. وفي هذا السياق يتعين أن تكفل إجراءات الأمن الغذائي والنظم الغذائية عملية الحصول على أغذية كافية ومناسبة وآمنة لجميع الأُسر بشكل منتظم ومستقر، في حين ينبغي أن تضمن الإجراءات الموجّهة نحو التغذية حصول الأسر والأفراد على المعرفة والظروف الصحية والبيئية الداعمة واللازمة للحصول على فائدة كافية من الغذاء[١٥].

تتصف النظم الغذائية في الأردن بالهشاشة والضعف؛ إذ يقع الأردن في منطقة جافة أو شبه جافة مع هطول نسبة أمطار منخفضة ومتذبذبة من عام إلى آخر، بالإضافة إلى محدودية المياه الأرضية المتجددة واعتماد الأردن بشكل كبير على المدخلات الغذائية والزراعية المستوردة.

وفي الوقت الذي يشدد فيه الأردن على أولوية الأمن الغذائي في العام ٢٠٢١ وما بعده فإنه سيتم عقد قمتين على الصعيد العالمي؛ الأولى هي قمة النظم الغذائية، التي ستعقد في نيويورك في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٢١، والثانية هي قمة التغذية التي ستعقد في طوكيو في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١.

وتجدر الإشارة إلى أن مكونات / معايير ومؤشرات الأمن الغذائي تختلف بين تلك التي تطبقها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي يطبقه مرفق وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الإيكونومست. وعلاوة على ذلك فقد وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي الذي يتوافق في معظمه مع نظام وكالات الأمم المتحدة[١٦]. يتضمن الملحق رقم (٣) وصفًا لحالة الأمن الغذائي في الأردن بناءً على مؤشرات الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي. واستنادًا إلى مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام ٢٠٢٠[١٧] فقد حقق الأردن ٦٠،٤ نقطة من أصل ١٠٠، واحتل بذلك المرتبة ٦٢ بين ١١٣ دولة مشمولة في مسح الأمن الغذائي العالمي، في حين احتل المرتبة ١١ بين الدول العربية كما يبين الجدول المضمن في الملحق رقم (٣).

---

(١٢) هذا القسم اعتمد وبني على تقرير الإسكوا حول مراقبة الأمن الغذائي في الأردن.

(١٣) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٩٩٦، منظمة الأغذية والزراعة.

(١٤) لماذا النظم الغذائية، موقع قمة النظم الغذائية ٢٠٢١.

(١٥) لجنة الأمن الغذائي العالمي، التوصل إلى تفاهم للمصطلحات، الدورة التاسعة والثلاثون، روما، ١٥-٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢.

(١٦) تجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير هي تلك التي اعتمدتها الدول العربية، في حين أن المعايير المقترحة في الفصل الرابع هي المعايير المقترحة لرصد الاستراتيجية وتقييمها، وسوف تشكل الأساس لمتابعة وتقييم الاستراتيجية والإبلاغ عنها وقاعدة البيانات في الأردن.

(١٧) يتكون مؤشر الأمن الغذائي العالمي من أربعة مؤشرات رئيسية ومؤشرات فرعية تغطي ١١٣ دولة، ويتم نشره سنويًا من قبل وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الإيكونومست (E. I.U).

٢-٣ الموضوعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو قطاع متعدد المعارف ويرتبط بعدة قطاعات مثل الزراعة، والمياه، والصناعة، والإمداد، والتجارة، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والعمل، وغيرها كما تترابط المياه والطاقة والغذاء بشكل وثيق وتتأثر سلبًا وإيجابًا ببعضها بعضاً. وليس المقصود من التحليل هنا أن يحل محل التحاليل المضمّنة في الإستراتيجيات والخطط القطاعية ذات الصلة بل تحقيق أقصى قدر من التكامل والتناغم معها.

٢-٣-١ انعدام الأمن الغذائي للأسر

في الماضي، كان من النادر اعتبار الجوع في الأردن مسألة مثيرة للقلق، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي عززت التضامن داخل المجتمعات المحلية، فضلًا عن الأنماط الزراعية والنظم الغذائية التي كانت سائدة آنذاك، وخاصة في مناطق الريف والبادية. غير أن التحضر، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والهجرة الريفية / الحضرية، وإهمال الأراضي الزراعية، والزيادات المفاجئة في عدد السكان بسبب عمليات اللجوء، وتقلب أسعار الأسواق الدولية؛ كلها عوامل ساهمت في زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأردن. ومع ذلك، يصنف الأردن ضمن البلدان ذات الخطورة المنخفضة في مؤشر الجوع العالمي[١٨]. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- أن الفقر في ازدياد في الأردن؛ إذ بلغ ١٥,٧٪ في العام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ١٤,٤٪ في العام ٢٠١٠.
- خلال الفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٩ بلغ معدل انتشار نقص التغذية في الأردن ٨,٥٪؛ إذ قفز من ٥,٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ كما هو موضح في الجدول رقم (١) أدناه. كما أن الأردن هو أحد البلدين الوحيدين في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا اللذين شهدا زيادة في نسبة انتشار نقص التغذية خلال الفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٩ مقارنة بالفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦[١٩].
- ساهمت الأوضاع الناجمة عن كورونا في زيادة الفقر والبطالة بدرجات ونسب مختلفة في مختلف المناطق وبين الأفراد. ومع وجود اقتصاد يعاني أساسًا من أزمة، فقد أدت أزمة كورونا إلى فقد ١٧٪[٢٠] من الأردنيين وظائفهم بشكل دائم مع ارتفاع البطالة إلى ٢٤,٧٪ خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٠[٢١].

جدول رقم (١) انتشار نقص التغذية في الأردن مقارنة بالأقاليم الأخرى والعالم

المعيار	الفترة	الأردن	غرب آسيا	غرب آسيا وشمال أفريقيا	الدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط	العالم
نسبة انتشار نقص التغذية%	٢٠٠٤ - ٢٠٠٦	٥,٦	١٥,٧	١٠,٧	٧,٥	١٢,٥
	٢٠١٧ - ٢٠١٩	٨,٥	١٢,١	٩	٣	٨,٥
الرقم بالملايين	٢٠٠٤ - ٢٠٠٦	٠,٣	٢٤	٤٢	١٧٨	٨١٩
	٢٠١٧ - ٢٠١٩	٠,٩	٣٠	٤٥	٨٠	٦٧٣

المصدر: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العام ٢٠٢٠، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

(١٨) الموقع الإلكتروني لمؤشر الجوع العالمي. احتل الأردن المرتبة ٤٣ من أصل ١٠٧ في مبادرة الصحة العالمية في العام ٢٠٢٠.

(١٩) حالة انعدام الأمن الغذائي ٢٠٢٠.

(٢٠) تحديث الأمن الغذائي الأردني، الآثار المترتبة على كوفيد ١٩، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية وبرنامج الأغذية العالمي من تموز/ آب ٢٠٢٠.

(٢١) موقع دائرة الإحصاءات العامة ٧ نيسان / أبريل ٢٠٢١.

إن انعدام الأمن الغذائي الأسري ناجم عن عوامل عديدة منها: الفقر المدقع، ومستويات البطالة المتزايدة، ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين العرب، وخاصة من سوريا الذين باتوا ينافسون العمالة الأردنية على فرص العمل المحدودة في سوق العمل. لقد كان لهذه العوامل دور في زيادة البطالة، وتفاقم حالة الجوع، وعدم قدرة برامج الحماية الاجتماعية على الوفاء باحتياجات المعوزين وخفض النفقات العامة، وعجز الموازنة، وزيادة الدين العام.

٢-٣-٢ الزراعة

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في الأردن نحو ٢,١٢ مليون دونم[٢٢]، وهناك نحو ١٠٨ آلاف حيازة أرضية، بالإضافة إلى ٣٥ ألف حيازة حيوانية[٢٣]. وتبلغ مساحة المحاصيل الحقلية والحبوب ٠,٩٦٤ مليون دونم، في حين تحتل الخضراوات والفواكه ٠,٣٧٤ و٠,٧٨٤ مليون دونما، على التوالي، أما مساحة الغابات فتبلغ نحو ١,٠٤٩ مليون دونم، في حين تبلغ مساحة المراعي (٨,٥) مليون دونم، ويبلغ حجم قطيع المجترات نحو (٣,٩) مليون رأس، منها ٧٧ ألف بقرة، و (٣,٠١) مليون رأس ضان، و٧٦٥ ألف رأس ماعز، و١٠ آلاف رأس إبل[٢٤].

ساهمت الزراعة بنحو ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الحالية في العام ٢٠١٩[٢٥]. وعند أخذ الروابط الأمامية والخلفية للقطاع الزراعي في الاعتبار، ستصل المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٥٪ - ٢٠٪. وتشكل الزراعة مصدر دخل لما مجموعه ١١٨ ألف أسرة في المناطق الريفية والبادية[٢٦]، وتوفر فرص عمل لعدد ٩١ ألف أردني؛ منهم ٣١ ألف عامل دائم، في حين يصل عدد العمال الموسميين والعَرَضيين إلى (٦,٦) ألف عامل و (٥٣,٤) ألف عامل على التوالي، كما يبلغ عدد العمال غير الأردنيين ٧٦ ألفًا منهم ٥٣ ألف مصري[٢٧].

تجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي في الأردن لديه أعلى نسبة من العمال غير النظاميين مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وتعمل ١٦٪ من النساء العاملات في القطاع الزراعي بصورة غير رسمية، وهي نسبة أعلى من نسبة الرجال (٥٪)[٢٨] وعلى الرغم من أن المساهمة الرسمية للزراعة في القوى العاملة منخفضة نسبيًا (١,٧٪)، إلا أن معظم العاملين في الزراعة عمال موسميون، أو عرضيون، أو من أفراد العائلة.

لقد تمكن الأردن من تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الغذائي في كلٍّ من الخضراوات، والفواكه، والبيض، والحليب، وزيت الزيتون، ولحوم الدواجن. ويعتمد مزارعو الكفاف وصغار المزارعين على استهلاك منتجاتهم لسد حاجتهم من الغذاء.

وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها خلال العقود السابقة، إلا أن القطاع الزراعي ما زال يواجه تحديات جمة أهمها قلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية من الميزانية الحكومية، إلى جانب انخفاض التمويل والاستثمار والمساعدة الأجنبية، إضافة إلى ضعف أنشطة ومرافق التسويق والتصدير، وانخفاض الإنتاجية خاصة للزراعة البعلية والأغنام والمراعي، وكذلك ضعف أنشطة تحقيق الاستدامة، ومواجهة التغير المناخي، واستنزاف الموارد، وعدم وجود مصادر بيانات موحدة ونظام متابعة وتقييم مناسبين. ويمثّل كلٌّ من التداخل،

---

(٢٢) الدونم يساوي ١٠٠٠ متر مربع.

(٢٣) الزراعة في أرقام ٢٠٠٨ - ٢٠١٨، وزارة الزراعة، ٢٠١٩.

(٢٤) دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب السنوي الإحصائي، ٢٠١٩.

(٢٥) البنك المركزي الأردني.

(٢٦) وزارة الزراعة، استراتيجية القطاع الزراعي ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥.

(٢٧) الكتاب السنوي الإحصائي، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٩.

(٢٨) مشاركة المرأة في القطاع الزراعي والمؤسسات الريفية والحياة المجتمعية، UNWOMEN و REACH، ٢٠١٨.

والتناقض، وضعف التناغم بين السياسات، والاستراتيجيات، وعمل المؤسسات الزراعية والقطاعية الأخرى تحديًا أساسيًا للقطاع الزراعي.

٢-٣-٣ محدودية المياه

يعد شح المياه في الأردن من أهم التحديات والمشكلات التي يعاني منها الأردن؛ إذ يعد الأردن من أفقر البلدان في العالم مائيًا، ويقل نصيب الفرد من المياه العذبة عن ١٠٠ متر مكعب مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٧٠٠٠ متر مكعب. ولا تؤثر ندرة المياه على الزراعة فحسب بل تؤثر أيضًا على الصحة، وسبل العيش، والتنوع الحيوي الزراعي، وتغير المناخ، والتصحر. وتبلغ الكمية الإجمالية للمياه المستخدمة لجميع الأغراض نحو (١,١) مليار متر مكعب، يستخدم أكثر من ٥٠٪ منها للزراعة، في حين كانت الزراعة تستهلك نحو ٧٥٪ من مياه الأردن قبل ٢٥ عامًا. وعلى الرغم من الجهود والموارد المالية الكبيرة المخصصة لتطوير هذا القطاع، إلا أنه ما زال يعاني من العديد من التشوهات ويواجه مجموعة من التحديات أهمها ارتفاع نسبة الفاقد والهدر من المياه سواءٌ في الشبكات أم نتيجة لسوء الاستخدام، بالإضافة إلى عدم كفاية أنشطة الحصاد المائي وضعف القدرات والتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة.

٢-٣-٤ تجارة الغذاء، والتصنيع، والتسويق، والتخزين

يصدِّر الأردن سلعًا زراعية وغذائية معينة، أهمها الفواكه والخضراوات الطازجة كما هو مبين في الجدول رقم (٢) أدناه. وتشكل دول الخليج، والعراق، وبنسبة أقل بعض الدول الأوروبية أهم الوجهات التصديرية، في حين يعتمد الأردن بشكل كبير على الواردات التي تسد حاجاته من سلع أخرى مثل القمح، والشعير، والذرة، والأرز، والسكر، وزيت الطهي، واللحوم الحمراء. وبلغت قيمة واردات الأغذية والحيوانات الحية في العام ٢٠١٦ نحو ٣٤١٨ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة صادرات الأغذية والحيوانات الحية ٩١٧ مليون دولار أمريكي، وبلغ عجز الميزان التجاري الغذائي في نفس العام ما قيمته ٢٥٠١ مليون دولار أمريكي؛ الأمر الذي يجعل الأردن عرضة لتقلبات أسعار السوق العالمي.

جدول رقم (٢) الإنتاج، والتصدير، والاستيراد، والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في عام ٢٠١٩

السلع الأساسية	الإنتاج (٠٠٠ طن) (١)	التصدير (٠٠٠ طن) (٢)	استيراد (٠٠٠ طن) (٣)	مجموع* الاستهلاك (٤) = ١+٣-٢	الاكتفاء الذاتي*% (٥)=١/٤
الخضراوات	١٣٤٨	٤٥٠	١١٢	١٠١٠	١٣٣
الفواكه (بما في ذلك الزيتون)	٦٣٢	١٢٠	١٩٩	٧١٠	٨٩
المحاصيل الحقلية	٩٣	٠,٤	١٧١١	١٨٠٣,٦	٥,٢
اللحوم الحمراء	٢٧	١٧	٩٥	١٠٥	٢٦
لحوم الدواجن	١٨٤	٩	٥٦	٢٣١	٨٠
البيض	٥٩	٠,٣	٠,٤	٦٠	١٠٠
الحليب	٤٥٧	٠	٠	٤٥٧	١٠٠

السلع الأساسية	الإنتاج (٠٠٠ طن) (١)	التصدير (٠٠٠ طن) (٢)	استيراد (٠٠٠ طن) (٣)	مجموع* الاستهلاك (٤) = ١+٣-٢	الاكتفاء الذاتي*% (٥)=٤/١
السكر	٠	٢	٢٧٥	٢٧٣	٠
الأرز	٠	٢	٢٠٧	٢٠٥	٠
الزيوت النباتية	٤١,٥	٥,٢	١٥٩,٨	١٩٦,١	٢١,٢
الأسماك	٢	١	٣١	٣٢	٦,٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة وحسابات المؤلف

لدى الأردن صناعات غذائية فعَّالة وتنافسية، وتشير التقديرات إلى أن قطاع الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى ذات الصلة تمثل نحو ٥٠٪ من حصة السوق المحلية، ويوجد في الأردن ١١ قطاعًا غذائيًا فرعيًا بما في ذلك المخابز والحلويات، والألبان، واللحوم، والفواكه، والخضراوات. كما تشكل صناعة الأغذية ١٥٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في الأردن؛ فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في العام ٢٠١٧ نحو ٢٦٤٥ منشأة[٢٩]. ولا تزال الأسواق العربية الإقليمية تشكل سوق الصادرات الرئيسية للأردن؛ إذ تمثل أكثر من ٧٥٪ من صادراته من الأغذية المصنعة[٣٠]. وهناك إمكانيات كبيرة لتحسين وزيادة كفاءة سلسلة القيمة الغذائية للسلع الأساسية الرئيسية في جميع مراحلها؛ أي الإنتاج، والتجارة، والتوزيع، والاستهلاك وهذا سيتحقق أساسًا من خلال اعتماد تقنيات جديدة، وطرق مبتكرة، وممارسات جيدة مثل الزراعات المائية، وأنظمة الري الفعالة، وتربية الأغنام ذات الأصول الجيدة. وستساهم التحسينات في سلسلة القيمة في تحسين إنتاجية وتنافسية الصناعات الغذائية الأردنية ليس فقط في السوق المحلية ولكن أيضًا في الأسواق المجاورة والإقليمية. ومع مرور الوقت فإن قطاع الصناعات الزراعية سيكون أكثر أهمية وسيحظى بإمكانات أكبر للنمو[٣١].

باستثناء استيراد القمح والشعير، يتولى القطاع الخاص إنتاج واستيراد جميع السلع الزراعية والغذائية وتوزيعها، وتقوم وزارة الصناعة والتجارة والتموين ببيع القمح للمطاحن والشعير والنخالة لأصحاب المواشي بأسعار مدعومة. ويعاني تداول وتصنيع الأغذية في الأردن من محدودية خدمات ما بعد الحصاد وما بعد الإنتاج، وضعف الاستثمارات والبيئة الداعمة لها خاصة الاستثمارات الأجنبية، والحواجز القانونية غير الجمركية، والإطار الضريبي الذي يتّسم بالتقلب والخضوع للضرائب المتكررة والرسوم الإضافية على التجارة، إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية، والخدمات، وسياسات التجارة والصناعة غير المتناغمة.

٢-٣-٥ فقدان وإهدار الأغذية

هناك نسبة كبيرة من الأغذية المنتجة محليًا أو المستوردة التي تفقد أو تهدر خلال سلسلة الإمداد الغذائي[٣٢]. وتجدر الإشارة هنا إلى النقص الكبير في المعلومات حول الفاقد والمُهدر من الغذاء في الأردن.

(٢٩) تحليل قطاع تجهيز الأغذية في الأردن، ٢٠١٩.

(٣٠) نفس المصدر السابق.

(٣١) Figueroa, Jose Luis; Mahmoud, Mai; and Breisinger, Clemens. 2018. The role of agriculture and agro-processing for development in Jordan. MENA RP Working Paper 5. Washington, DC and Cairo, Egypt: International Food Policy Research Institute (IFPRI). http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/collection/p15738coll2/id/132262

(٣٢) برنامج العمالة الريفية وتحويل الأغذية الزراعية في الأردن / المذكرة المفاهيمية، البنك الدولي ٢٠٢٠.

أوضاع الأمن الغذائي في الأردن

وعلى الصعيد العالمي، يتم فقدان ١٤٪ من الأغذية المنتجة خلال مرحلة ما بعد الحصاد قبل الوصول إلى مرحلة البيع بالتجزئة[٣٣]. وفي الأردن بلغ مقدار الإهدار من الغذاء للفرد نحو ٩٣ كجم سنويًا مقارنة بما مجموعه ١٢١ كجم على المستوى العالمي، ووصل مجموع الغذاء المهدر في الأردن نحو ٩٣٥ ألف طن سنويًا في حين بلغ نحو ٩٣١ مليون طن على المستوى العالمي[٣٤].

وفي الأردن الذي يعد فقيرًا مائيًا، فإن فقدان وإهدار الأغذية لهما تأثير مضاعف على المياه، كما يمثلان أيضا إهدارًا للموارد المستخدمة في الإنتاج مثل الأراضي والطاقة والمدخلات، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إضافةً إلى الأعباء المالية التي تضاف على المنتجين، والتجار، والمستهلكين.

باختصار، فإن الأساس في تقليل الفقد والإهدار الغذائي إلى الحد الأدنى هو فهم أين وكيف ولماذا يحدث ذلك، ثم تحديد الحلول والتدابير التي يتعين اتخاذها. وينبغي تبني الحلول ذات الأولوية والتي يجب تحديدها وفقًا لمعايير واضحة بما في ذلك المعايير الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية وبناءً على ذلك يتم اختيار أفضل المقايضات التي تعظم الفوائد وتقلل من الأضرار والتكاليف. ويبيّن الشكل التالي الحلقات / المراحل الرئيسية لسلسلة القيمة للغذاء في الأردن.

السلسلة الغذائية من المزرعة إلى الشوكة

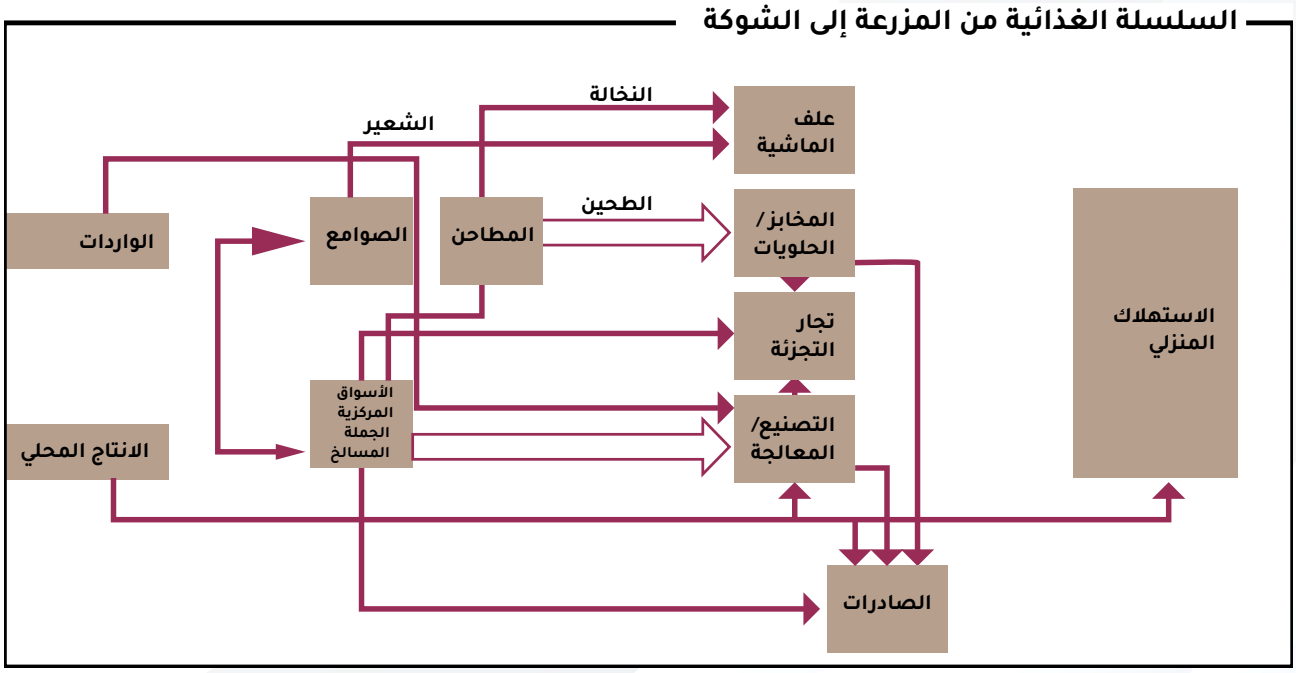

المصدر: المؤلف

التحديات الرئيسية التي تواجه فقدان الأغذية وإهدارها في الأردن هي:

١ - الممارسات المتعلقة بالنظم الغذائية غير المُثلى في جميع المراحل، من الإنتاج إلى الاستهلاك.

٢ - عدم وجود بيانات حديثة وكافية عن الفاقد والمهدر من الغذاء.

٣ - ضعف الأطر والممارسات المؤسسية والقانونية، وتدابير ومعايير الجودة والسلامة. بالإضافة إلى ضعف المعرفة والوعي لدى المنتجين، والتجار، والمشغلين، والمستهلكين.

(٣٣) حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٩، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(٣٤) مؤشر إهدار الغذاء، تقرير ٢٠٢١ / برنامج البيئة العالمي.

٤ - عدم كفاية المرافق والبنى التحتية على طول السلسلة الغذائية ونقص الاستثمار في تحديث سلسلة القيمة.

٥ - الإفراط في إنتاج سلع محددة في فترات ومواسم معينة وسياسة الدعم غير الفعالة.

٢-٣-٦ فيروس كورونا (كوفيد ١٩)

لقد أثر فيروس كورونا سلبًا وبشكل كبير ومباشر على الأمن الغذائي في الأردن. ويمكن القول: إن الحصول على الغذاء تأثر أكثر من غيره. فقد كان للركود الاقتصادي العالمي الناجم عن تدابير الاحتواء التي اتخذتها معظم البلدان أثر سلبي للغاية على سبل عيش الناس، فضلًا عن تأثيره على قدرات البلدان على الحفاظ على خطط فعالة للحماية الاجتماعية. ومع استمرار الأزمة، يلجأ الناس إلى إستراتيجيات سلبية للتكيف؛ على سبيل المثال: استخدام المدخّرات وبيع الأصول الإنتاجية[٣٥]. كما أثر الفيروس على النظم الغذائية العالمية نظرًا لتأثر عوامل العرض والطلب؛ فقد نجم عن ذلك قيود على التجارة، وأصبحت أعداد كبيرة من الناس عاطلة عن العمل، وزادت أسعار بعض الخدمات والسلع الأساسية، وحَدَّت من الوصول إلى مرافق الإنتاج؛ مما أدى إلى تدابير إنتاج غير مثالية في معظم القطاعات الإنتاجية.

وعلى الرغم من التأثير المباشر لفيروس «كوفيد ١٩» على جميع جوانب الحياة، إلا أن الإمدادات الغذائية في الأردن ظلت مستقرة. وعلاوة على ذلك، فقد تمكَّن الأردن أيضًا من الحفاظ على مستوى مستقر نسبيًا من إنتاج وتصدير السلع الزراعية والغذاء إلى بلدان أخرى في المنطقة. وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير إدارية، وإجرائية، ومالية للحد من الأثر السلبي على الضعفاء (المستضعفين المعرّضين للمخاطر). وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، أطلقت الحكومة برنامج تكافل للمساعدة النقدية الطارئة بمراحله الثلاث، وحافظت على برنامج المساعدة النقدية الشهرية الذي يديره صندوق المعونة الوطني. وفي حين بلغت الآثار القصيرة الأجل لفيروس كوفيد ١٩ ذروتها خلال الأشهر الثلاثة الأولى، فإن الأثر التراكمي والطويل الأجل السلبي يمثل تحديًا رئيسيًا لجميع القطاعات الاقتصادية والأسر والأفراد ،لا سيما للنساء، والأطفال، والمسنين. وقد شهدت النظم الغذائية في الأردن تراجعًا قُدِّرَ بنحو ٤٠٪[٣٦].

ومن المرجح أن يؤدي استمرار القيود المفروضة على التنقل وتدابير الحجر الصحي / العزل في المخيمات والمجتمعات المحلية إلى دفع المزيد من أسر اللاجئين إلى الاستدانة والمعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وقد كان للفيروس تأثير ضار بشكل خاص على الأطفال؛ فقد تم تعليق المدارس والوجبات المدرسية؛ مما أجبر الأسر على اعتماد استراتيجيات مواجهة ضارة لتلبية الاحتياجات الأساسية. وقد ازدادت حوادث عمل الأطفال والزواج المبكر[٣٧]، كما أدى فقدان الدخل والمساعدات الاجتماعية على نطاق واسع نتيجة الجائحة إلى زيادة العبء المالي على الأسر. وتشير البيانات إلى أن الأسر تضطر إلى بيع جزء من استحقاقها من برنامج الأغذية العالمي لتلبية الاحتياجات الأساسية غير الغذائية، وهذا يأتي على حساب الأمن الغذائي للأسر[٣٨].

---

(٣٥) جيرارد، ف.، إمبرت، سي وأوركين، ك. ٢٠٢٠. استجابة الحماية الاجتماعية لأزمة فيروس كورونا: خيارات للبلدان النامية. مراجعة أكسفورد للسياسة الاقتصادية.

(٣٦) Economic sectors, food systems, and households g Impact of COVID-19 on the Jordanian economy
Mariam Raouf, Dalia Sabbagh, and Manfred Wiegert, IFPRI, 2020

(٣٧) لمحة عامة عن الأمن الغذائي للاجئين في الأردن في ضوء جائحة كورونا، تحديث. برنامج الأغذية العالمي أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠.

(٣٨) نفس المصدر السابق.

٢-٣-٧ إطار العمل الإقليمي

أكد تفشي فيروس كورونا أهمية وحاجة بلدان المنطقة إلى العمل معا أكثر من أي وقت مضى، لا لمكافحة الجائحة فحسب، بل أيضًا من أجل التصدي للآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المترتبة عليها، والتقليل منها. وتشترك معظم بلدان المنطقة في عدة قواسم مشتركة مثل: ١) ندرة الموارد المائية. ٢) الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية. ٣) انخفاض الإنتاجية الزراعية. ٤) عدم كفاءة استخدام مياه الري. ٥) محدودية الاحتياطي من السلع الغذائية الاستراتيجية.

ويتمتع الأردن بالعديد من المزايا النسبية، وهو مؤهل تأهيلًا جيدًا ليكون مركزًا إقليميًا للأمن الغذائي بسبب: ١) كونه واحة أمن واستقرار في منطقة مضطربة. ٢) موقعه الجغرافي المتوسط وسهولة الوصول إلى بلدان أخرى. ٣) حرية الحركة النسبية للأفراد، والخدمات، ورأس المال والتجارة. ٤) البنية التحتية والهياكل المناسبة. ٥) لديه اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية مع العديد من وجهات التصدير الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ٦) توافر القوى العاملة المؤهلة والماهرة. وهناك عدة شروط ومتطلبات لتحقيق التعاون الإقليمي، منها: تيسير التجارة، وتقليل الحواجز غير التَّعرفية الجمركية إلى أدنى حد، وتنسيق السياسات ومواءمتها بين دول الإقليم، والاستفادة من ميزة تراكم حجم الطلب كقوة تفاوضية في المشتريات والمناقصات الدولية المشتركة، وتعزيز الصناعات الغذائية، إضافة إلى تبني الزراعة المكثفة والذكية، ونقل التكنولوجية، ونشر التجديد، وإنشاء الهياكل والبنى التحتية المناسبة مثل مرافق التخزين، ومرافق التعبئة والتغليف، وأسطول النقل، وشبكات الطرق. وتجدر الإشارة الى أن تحسين وضع الأمن الغذائي يتطلب مقاربة إقليمية متكاملة تُقر بالعلاقة المتداخلةِ بين الغذاء والماء والطاقة، وتبني سياسات وتقنيات تستند إلى الرؤيا وتحديد الأولويات[٣٩].

يجب التنويه هنا إلى أن التغيرات المتكررة في السياسة الإقليمية والعوائق التجارية تشكل عوائق ينبغي العمل على تذليلها من أجل إنجاح العمل والتعاون الإقليمي، ومن ضمن تلك العوائق: التَّعرفات الجمركية، والحواجز التقنية والإدارية، وضعف الشراكات الإقليمية، ومنح المعاملة التفضيلية، والاتفاق على قواعد منشأ موحدة، بالإضافة إلى تضارب المصالح السياسية والتجارية مع دول أخرى.

٢-٣-٨ الجهات ذات العلاقة والإطار المؤسسي والقانوني

إن العديد من المؤسسات، والمنظمات، والمجموعات لها مصالح وأدوار تؤديها، كما أنها تؤثر وتتأثر بالأمن الغذائي بشكل مباشر أو غير مباشر. ويلخص الملحق رقم (٤) المهام، والتوقعات، والمخاوف للجهات ذات العلاقة في مجال الأمن الغذائي في الأردن.

التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات التي تتعامل مع الأمن الغذائي في الأردن هي:

١) غياب الجهة المرجعية للأمن الغذائي في الأردن.
٢) ضعف التنسيق الذي يؤدي إلى التداخل، والتناقضات، وازدواجية العمل إلى جانب القوانين واللوائح غير السليمة والضعيفة التطبيق.
٣) بيئة الأعمال ليست مواتية دائمًا (على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهده العام ٢٠١٩؛ إذ تم تصنيف الأردن في المرتبة ٧٥ من أصل ١٩٠ دولة مدرجة في مقياس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالمرتبة

(٣٩) صحيفة الغد، ١١ أكتوبر ٢٠١٨. الأمير الحسن: تحسين وضع الأمن الغذائي يتطلب مقاربة إقليمية متكاملة.

١٠٤ في العام [٤٠] ٢٠١٨.

٤) ضعف مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار واتخاذ القرارات، ومحدودية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى ضعف المسؤولية الاجتماعية للشركات لا سيما في دعم الأسر والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

٥) ضعف السياسات، والإجراءات، والقدرات البشرية التي تشكل شرطًا مسبقًا لتنفيذ وإدارة الأمن الغذائي الشامل والنظم الغذائية المستدامة.

٦) قلة وتذبذب كميات المياه سنويًا.

٢-٣-٩ القضايا المشتركة

النوع الاجتماعي

تؤدي المرأة دورًا مهمًا في تأمين الغذاء لأسرتها، ويتمثل ذلك بصفة رئيسية في كونها موظفة، وعاملة في إنتاج المحاصيل والأغذية وتصنيعها وبيعها وإعداد الغذاء للعائلة. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت المرأة على نحو متزايد مساهمًا رئيسيًا في توفير الدخل وإدارة المزارع. ومع ذلك فإنها تتعرض للتهديد، وتُعاني أشد المعاناة من عواقب انعدام الأمن الغذائي كأم في الأسرة وأحد أفرادها. ويمكن للمرأة، بوصفها من المؤثرين على اتخاذ القرار، أن تسهم إسهامًا كبيرًا في تحسين الأمن الغذائي على الصعيدين الأسري والوطني.

لقد ارتفع معدل البطالة في الأردن إلى ٢٤,٧٪ في الربع الأخير من العام ٢٠٢٠ بعد أن بلغ ١٩٪ في الفترة نفسها من العام السابق وسط التأثير الشديد الناجم عن فيروس كورونا والانكماش الاقتصادي المزمن. وكان هذا أعلى معدل للعاطلين عن العمل منذ بدء السلسلة في العام ٢٠٠٥؛ إذ ارتفع معدل البطالة للرجال (٢٢,٦٪ مقابل ١٧,٧٪ في الربع الرابع من العام ٢٠١٩) والنساء (٣٢,٨٪ مقابل ٢٤,١٪ في الربع نفسه من العام ٢٠١٩)[٤١]. يتميز سوق العمل الأردني باختلافات كبيرة بين الجنسين؛ إذ تقل نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة عن ١٥٪، مقارنة بنحو ٦٠٪ للرجال[٤٢].

وفي مخيمي الزعتري والأزرق، أظهرت الأسر التي ترأسها نساء تراجعًا كبيرًا بشكل غير متناسب في استهلاك الأغذية؛ إذ إن إمكانيات الحصول على فرص العمل غير الرسمية والقروض أقل من نظيراتها لدى الرجال[٤٣]. وتُظهر الدراسات أنه عندما تتاح للمرأة الفرصة لإدارة الشؤون المالية للأسرة، فإنّ النساء ينفقن أكثر من الرجال على احتياجات أسرهن الغذائية، والرعاية الصحية، والرسوم المدرسية للأطفال؛ لذلك فإن تمكين المرأة من زيادة فرص الحصول على الموارد والتحكم فيها يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي[٤٤].

البيئة والتغير المناخي

يشكل تغير المناخ عاملًا مضاعفًا للتهديد بالنسبة للجياع ومن يعانون من نقص التغذية، وهو إلى جانب الصراعات يؤدي إلى تدمير سبل العيش، ويدفع إلى النزوح، ويوسع أوجه عدم المساواة، ويقوض التنمية

(٤٠) البنك الدولي، اقتصادات التجارة، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن ٢٠٠٨ - ٢٠١٩ بيانات، ٢٠٢٠.

(٤١) موقع دائرة الإحصاءات العامة.

(٤٢) بطالة الشابات وتمكينهن في الاقتصاد الريفي، موجز الأردن القُطري، الصندوق الدولي للتنمية ومنظمة العمل الدولية.

(٤٣) لمحة عامة عن الأمن الغذائي للاجئين في الأردن، فيروس كورونا، تحديث، برنامج الأغذية العالمي، أيلول / سبتمبر ٢٠٢٠.

(٤٤) ورقة حقائق عن مكتب المرأة في التنمية والأمن الغذائي والنوع الاجتماعي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

المستدامة[٤٥]. ويرتبط الأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا بالبيئة وتغير المناخ؛ لأنه يؤثر عليهما ويتأثر بهما، لا سيما في الأردن الذي يتسم بهشاشة وضعف النظم البيئية والغذائية وخاصة أن نسبة عالية من منتجي الأغذية تعيش في مناطق تعتمد على هطول الأمطار الشحيح والمتذبذب، وعلى تربية المجترّات التقليدية أو شبه المكثفة لإنتاج اللحوم والحليب، لا سيما في الأجزاء الشرقية من الأردن حيث يعتمد المزارعون اعتمادًا كبيرًا على ما ينتجونه لتلبية جزء من استهلاك أسرهم من الغذاء.

ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على كمية ونوعية الموارد المائية المجهَدة في الأردن وفقًا للتقرير الوطني الشامل حول تغير المناخ في الأردن. وسينخفض هطول الأمطار بنسبة ١٥٪ وفقًا للسيناريو المتوسط، ويرتفع إلى ٢١٪ وفقًا للسيناريو الأقصى، في حين أن بعض الينابيع والمصادر الجوفية قد جفّت أو انخفض إنتاجها خلال السنوات الماضية بنحو ٥٠٪. هذا وسيشهد الأردن زيادة مطّردة في درجة الحرارة بمقدار ١,٥-٢,٥ درجة مئوية وزيادة في مواسم الجفاف وموجات الحرارة. وعلى الرغم من توقّع انخفاض معدل هطول الأمطار في الأردن، إلا أن هناك زيادة في شدتها؛ مما يؤدي إلى فيضانات قد تؤثر على التنمية المستدامة والنظم البيئية الهشة في الأردن[٤٦].

اللاجئون:

يُعد الأردن ملاذًا آمنًا لأعداد كبيرة من اللاجئين من المنطقة وخارجها. وعلى الرغم من محدودية موارده الطبيعية والمالية، فإن اللاجئين يتلقون معاملة كريمة بفضل التضامن والدعم الذي تقدمه الحكومة والمجتمع الدولي. ويتجاوز عدد اللاجئين المسجلين رسميًا في الأردن (٢,٩٥٢) مليون لاجئ (مسجلين لدى الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، بالإضافة إلى أكثر من ٦٠٠ ألف سوري غير مسجلين يقيمون في الأردن؛ وهو ما زاد بدوره من الضغط على الموارد المائية المحدودة، وزاد من استيراد الأغذية، وأثر بدرجات متفاوتة على سبل عيش المجتمعات المضيفة.

وقد ساهم المانحون من خلال منظمات الأمم المتحدة بسخاء لضمان الأمن الغذائي للاجئين، ولكن زخم المساعدات شهد تراجعًا خلال السنوات القليلة الماضية ليصل إلى مستويات حرجة، وإذا استمر هذا الانخفاض فسيكون له آثار كبيرة على الأمن الغذائي وكذلك أيضًا على الأمن الاجتماعي والوطني. ويتحمل الأردن أكثر من نصيبه من العبء نيابة عن المجتمع الدولي، ومن ثَم فهو بحاجة إلى الدعم للحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة للاجئين.

٢-٣-١٠ تحليل المشكلات والتحليل الرباعي

يتضمن الملحق رقم (٥) تحليل المشكلات (شجرة المشكلات) والتحليل الرباعي. وقد حدّد تحليل المشكلات «الانتشار المرتفع لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية» باعتباره المشكلة المحورية التي تواجه الأمن الغذائي في الأردن والتي تنتج عن ستة أسباب رئيسية (المشكلات). وفي المقابل، فقد تم تحديد الأسباب الجذرية (المسببات) لكل مشكلة رئيسية. وعلاوة على ذلك، يحدد الجزء العلوي من الشجرة عواقب عدم التصرف بشكل صحيح وعلى وجه السرعة لأجل حل المشكلات، في حين يحدد التحليل الرباعي البيئة الداخلية؛ أي نقاط القوة والضعف، والبيئة الخارجية؛ أي الفرص والتهديدات التي تؤطر الأمن الغذائي في الأردن. وينبغي أن تسعى الاستراتيجية إلى تعظيم الفائدة من نقاط القوة والفرص والتقليل إلى أدنى حد من تأثيرات نقاط الضعف والتهديدات والتغلب عليها.

---

(٤٥) كيف يهدد تغير المناخ الأمن الغذائي - ولماذا نحن جميعًا في خطر؟

(٤٦) بيئة الأردن، العربي الجديد، كانون الثاني ٢٠٢٠.

الفصل الثالث

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

لقد بُني هذا الفصل على المشاورات والمناقشات التي تمت خلال ورشات العمل التي عُقدت مع المنسقين وأصحاب العلاقة (المصلحة) الآخرين، بالإضافة إلى اللقاءات والاجتماعات الثنائية التي عقدت لهذا الغرض، كما وُضعت في الاعتبار الرؤى، والاستراتيجيات، والالتزامات الوطنية والدولية ذات العلاقة وعلى رأسها رؤية - ٢٠٢٥ وأهداف التنمية المستدامة - ٢٠٣٠.

٣-١ قضايا الأمن الغذائي في الأردن

كنتيجة للتحليل الوارد في الفصل الثاني، فقد تم استخلاص وتشخيص القضايا التالية من أجل البناء عليها لتحديد رؤية وأهداف وبرامج الاستراتيجية:

١) زيادة الطلب على الغذاء نتيجة للنمو السكاني وأنماط استهلاك الأغذية، غير الرشيدة.

٢) عدم وجود هيكل مؤسسي يُعنى بالأمن الغذائي، وضعف التنسيق بين المؤسسات والمواءمة بين السياسات، والاستراتيجيات، والخطط القطاعية ذات الصلة (الزراعة، والصناعة والتجارة، والمياه - ونظم الغذاء والتغذية والصحة والعمل، وما إلى ذلك).

٣) ضعف مشاركة القطاع الخاص والمرأة في الأنشطة الاقتصادية؛ مما يمثل ضياعًا في دخل الأسر، ويزيد من تفاقمها محدودية فرص التمويل.

٤) عدم كفاية تدابير الحماية الاجتماعية، خاصة في ضوء الطلب المتزايد نتيجة للأوضاع الناجمة عن فيروس كورونا.

٥) ضعف التدخلات التغذوية وعدم وجود إحصاءات وطنية محدثة عن سوء التغذية.

٦) التشوهات خلال عمليات الإنتاج والتسويق والتجارة، مثل الأنظمة والتعليمات غير المناسبة، والموانع الإدارية وغير التقنية والدعم، التي تؤثر سلبًا على الكفاءة والفاعلية، وعلى سلسلة القيمة الزراعية والنظم الغذائية.

٧) الاستخدام غير المستدام وغير الفعال للموارد الطبيعية المحدودة، لا سيما المياه والأراضي الزراعية والمراعي، والذي تُفاقمه محدودية إجراءات جمع مياه الأمطار والاستخدام الجائر للأراضي، والغابات، والمراعي.

٨) تجزئة الأراضي الزراعية، وتجزئة الحيازات، وعدم القدرة على الاستفادة من مزايا إدارة المزارع والمؤسسات الكبيرة والعمل التعاوني والجماعي.

٩) تغير المناخ وتدهور التنوع الحيوي الزراعي والتصحر.

١٠) انخفاض الإنتاجية الزراعية وفقدان كميات كبيرة خلال العمليات التي تُجرى بعد الحصاد وبعد الإنتاج.

١١) العادات الغذائية والمعايير الثقافية والاجتماعية؛ إذ يتم إهدار كميات كبيرة من الطعام.

١٢) ضعف الاستثمار والبيئة الاستثمارية (الحوافز والمزايا) والموازنات، وتدني نوعية الخدمات خاصة ما يتعلق بالأبحاث، ونقل المعرفة والتكنولوجية، والتسويق، والتمويل.

٣-٢ الرؤية

ستعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق الرؤية التالية بنهاية عام ٢٠٣٠:

«حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي وضمان الحصول على إمدادات غذائية آمنة ومستقرة ومغذية وبأسعار معقولة في جميع الأوقات».

وهذا يعني أن الأردن:

سوف يسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي بحلول العام ٢٠٣٠ من خلال استهداف جميع جوانب الأمن الغذائي بشكل كلي واعتماد نظم غذائية مناسبة ومرنة، وهذا يستلزم بذل الجهود على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات مع تعزيز وجود بيئة تمكينية للأمن الغذائي.

وهذا بدوره مشروط باستمرار الدعم الحكومي والدولي لا سيما فيما يتعلق باللاجئين والمجتمعات المحلية التي تأثرت بالأزمة السورية. ويستلزم أداء الدور الريادي على المستوى الإقليمي أن يكون الأردن نموذجًا يُحتذى به لبلدان المنطقة من خلال إنشاء المركز الإقليمي كرافد للأمن الغذائي وتشكيل حالة نجاح ونموذج لتحقيق التحديث والإبداع. وعلاوة على ذلك، من المؤمل أن يكون الأردن مركزًا لنقل التكنولوجية المتصلة بالأمن الغذائي، وسيعمل على بناء شراكات وآليات جديدة للتعاون مع دول المنطقة.

وفي هذا الصدد سيتم رصد حالة الأمن الغذائي في الأردن من خلال مؤشرات عامة ومؤشرات فرعية محددة المعالم وقابلة للقياس والتحقق في الملحق رقم (٦). وعلى المستوى الدولي، سيسعى الأردن إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وتحسين أوضاعه على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، وكذلك على مؤشر الجوع العالمي.

٣-٣ الأهداف الاستراتيجية، والأهداف الفرعية والبرامج

تستند الأهداف الاستراتيجية إلى الركائز الأربع للأمن الغذائي؛ وهي التوافر، وإمكانية الوصول، والاستخدام، والاستقرار، بالإضافة إلى الحوكمة بما تتضمنه من تطوير مؤسسي (سياسات وإجراءات)، وأنشطة تدريبية وتشريعية. وبالنسبة لكل هدف استراتيجي، فقد تم تحديد الأهداف الفرعية والبرامج الخاصة بكل منها، وبناءً عليه، سيتم وضع خطة تنفيذ مفصلة (خطة عمل) مع تدخلات محددة ومباشرة بعد اعتماد هذه الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء. وسيجري تحديد الأولويات وتحديد التدخلات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وفقًا لآليات ومعايير واضحة. وينبغي التأكيد مرة أخرى على التناغم والانسجام مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية ذات العلاقة. وإن هذه الاستراتيجية وخطة عملها لا يُقصد بهما أن تحلّا محل الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية القائمة أو أن تكررها، بل ستعمل على استكمالها وتدعيمها.

الهدف الاستراتيجي الأول ضمان توافر الغذاء على المستوى الوطني، والأسري والفردي

إن توفير الغذاء الكافي، والصحي، والمغذي والآمن في جميع الأوقات هو إحدى أهم ركائز الأمن الغذائي. وعلى الرغم من تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي في الخضراوات، والحليب الطازج، والدواجن، والبيض وزيت الزيتون، فإن الأردن يعتمد اعتمادًا كبيرًا على واردات السلع الغذائية الاستراتيجية التي تشكل غالبية سلة الأغذية المحلية، كما يستورد الأردن ما قيمته نحو ٤ مليارات دولار من المنتجات الغذائية والزراعية بما في ذلك أكثر من ٩٥٪ من احتياجات البلاد من القمح والشعير، فضلًا عن ١٠٠٪ من احتياجاته من الأرز والسكر، وذلك يؤكد على أهمية دور التجارة والتزويد كعنصرين أساسيين لتأمين كميات كافية من السلع الغذائية الاستراتيجية للأردن في ضوء الموارد المحدودة لتوسيع الإنتاج المحلي. ويتأثر توافر الأغذية إلى حد كبير بفقدان الأغذية وإهدارها في مختلف مراحل سلسلة الإمداد؛ مما يشكل فرصة ضائعة وخسارة للموارد المالية والطبيعية. ورغم أن الأردن لم يشهد مشكلات خطيرة تتعلق بتوافر الأغذية، فإن الأزمات العالمية يمكن أن تُعَرِّضَ للخطر كلًا من خطوط إمداد الأغذية، وقدرة كبار منتجي السلع الغذائية الاستراتيجية على الحفاظ على استقرار صادرات الأغذية؛ مما

يشوه إمدادات الأغذية العالمية من السلع الاستراتيجية الأساسية. وتشكّل محدودية الموارد عقبة خطيرة أمام الحفاظ على الإنتاج المحلي للأغذية وزيادته.
وتُعرَضُ فيما يلي الأهداف الفرعية والبرامج التي تشكل إسهامًا رئيسيًا في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول:

الهدف الفرعي ١: تعظيم الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الغذائي المحلي

سيتم ذلك من خلال اعتماد ممارسات زراعية محسَّنة لزيادة الإنتاجية والاستخدام الفعَّال للموارد المحدودة، بهدف تعظيم عوائدها، لا سيما المياه الجوفية والسطحية والمعالجة؛ مما يحقق أقصى إمكانيات الإنتاج للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية من خلال تنويع الإنتاج، والتوسع الرأسي و / أو الأفقي، واعتماد التقنيات الحديثة، والتحول نحو نظم زراعية وغذائية وصناعات غذائية أكثر استدامة ومرونة لا سيما في المناطق الريفية.

البرامج:

١ - برنامج تحسين الإنتاج، والإنتاجية وتحسين دخل المزارعين والمنتجين

أهداف البرنامج:

- تعظيم الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية المتاحة وخاصة المياه من خلال استخدام نظم الري الحديثة، واستخدام المياه المنخفضة الجودة، واستخدام مياه الأمطار من خلال تجميع المياه وتحقيق أفضل خليط من الزراعات، بالإضافة الى اعتماد نظم إنتاج فعالة مثل الزراعة المائية، وإنتاج البذور، وتربية الأسماك، والزراعة الدائمة، واستغلال الأراضي المهملة الصالحة للزراعة، وزيادة إنتاجية وحمولات المراعي.
- ربط المنتجين الزراعيين، الصغار منهم والمتوسطين، بالأسواق بهدف تحقيق قيمة إضافية، وبالعمل كوسيلة فعالة للتصنيع وتوليد فرص العمل اللائق لا سيما بالنسبة إلى النساء والشباب الريفيين؛ أي جعل الأسواق تعمل لصالح الفقراء.
- تنظيم وتطوير نظم وعمليات الإنتاج والتنويع من خلال إنتاج سلع مربحة تستجيب لاحتياجات الأسواق المحلية والخارجية، بالإضافة الى نشر التقنيات الحديثة والاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الأردن.
- الاستخدام الرشيد والآمن لمدخلات الإنتاج بسبب تأثيرها على سلامة الأغذية، وصحة المستهلك، وربحية المنتج.
- تطوير خدمات ما بعد الحصاد وما بعد الإنتاج عن طريق تحسين التعبئة والتغليف، والتصنيف، والنقل، والتخزين، والتصنيع.
- إدخال الزراعة الذكية مناخيًا والزراعة المقنَّنة، والتكيُّف مع تغير المناخ، والاستفادة من موارد الطاقة المتجددة، والحفاظ على التنوع الحيوي.
- تطوير قطاع الثروة الحيوانية ذات الإنتاجية والربحية العالية.
- تعزيز الاستزراع المائي كمصدر غني بالبروتين.

٢- برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي

أهداف البرنامج:

- وقف أو عكس اتجاه مسار تدهور، وإساءة استخدام الموارد الطبيعية؛ أي الأرض، والمياه، والنباتات، والحيوانات.
- تشجيع وتطبيق مناهج وطرق وأساليب شاملة ومتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية، مثل تبني طرق الزراعة الدائمة.
- حفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية الأصلية.

٣- برنامج تطوير الصناعات الغذائية

أهداف البرنامج:

- تحسين القيمة المضافة للزراعة وربحية المزارعين والصناعيين.
- زيادة الطلب على السلع الزراعية وتقليل الفائض.
- توفير فرص العمل ومصادر الدخل الإضافية، لا سيما للنساء والشباب في المناطق الريفية.
- تحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي وزيادة الصادرات.
- توفير البيئة الكفيلة بتحفيز الصناعات الغذائية وتحسين كفاءة صناعة الأغذية والقيمة المضافة للبيئة من خلال تبني نظم أكثر كفاءة في استخدام الموارد / نظم أكثر خضرة في تصنيع الأغذية.
- تطوير سلسلة القيمة المستدامة للأعمال الزراعية وتحويل النظم الغذائية إلى نظم أكثر إنتاجية ومرونة وكفاءة في التكلفة والموارد.
- رقمنة الأعمال الغذائية لتحسين إدارة أدائها المالي والتشغيلي وتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة.
- تعزيز إنتاج وتصنيع المواد الغذائية الأساسية وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الحد من ازدواجية الرسوم الجمركية وما ينجم عنها من تشوهات.

الهدف الفرعي ٢: توفير إمدادات كافية ومستقرة من المواد الغذائية المستوردة

سيتم ذلك من خلال ضمان توافر مخزونات استراتيجية كافية من المواد الغذائية الأساسية وتنويع مصادر الواردات العالمية.

البرامج:

١- برنامج ضمان توافر مخزون غذائي استراتيجي كافٍ

أهداف البرنامج:

- زيادة قدرة الأردن التخزينية من المواد الغذائية الاستراتيجية.
- تنويع مصادر الاستيراد.
- وضع خطط الطوارئ ومواجهة الأزمات وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمستوردات.
- توفير البيئة الداعمة والملائمة للقطاع الخاص للعمل بسهولة ويسر.

الهدف الفرعي ٣: تحسين التعاون والتكامل الإقليميين في مختلف جوانب الأمن الغذائي

سيتم ذلك من خلال تنفيذ آليات ووسائل تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والاستثمار في الأبحاث الزراعية والغذائية ونقل التكنولوجية.

البرامج:

١- برنامج إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي

أهداف البرنامج:

- الحد من آثار الأزمات والصدمات وتأثيرها على بلدان المنطقة.
- الاستفادة من المزايا النسبية للأردن لخدمة المنطقة وإرساء أسس تعاون أوسع ومستدام.
- توفير البنية التحتية الإقليمية لمخزونات الطوارئ لصالح بلدان المنطقة ولمنظمات الإغاثة الإقليمية والدولية.
- العمل كمركز إقليمي للصناعات الزراعية والغذائية، بما في ذلك إنشاء مخازن حديثة ومبردة.
- توفير أسطول نقل حديث ومنظم.
- تحويل الأردن ليكون المركز الإقليمي لنقل التكنولوجية والتدريب في مجال الزراعة والأمن الغذائي.
- إنشاء شركة استثمارية للأمن الغذائي.
- وضع خطة طوارئ لطرق الإمداد البديلة في حالات الإغلاق والطوارئ.
- تطوير وتنويع العلاقات التجارية وإبرام عقود طويلة الأجل مع الموردين للتخفيف من الاضطرابات وصدمات الأسعار.

الهدف الفرعي ٤: الحد من فقدان الأغذية وإهدارها وتعزيز سلامتها

سيتم ذلك عن طريق تنظيم الإنتاج الزراعي، واستهلاك الأغذية، والاستخدام الأمثل للغذاء غير المستعمل.

البرامج:

١ - برنامج الحد من فقدان الأغذية وإهدارها

أهداف البرنامج:

- تحسين الوعي لدى المنتجين، والموزعين، والبائعين، والمستهلكين، والتجار بما يترتب على فقدان الأغذية وإهدارها من آثار، وكيفية الحد منها.
- إعادة توجيه الدعم المباشر وغير المباشر ليكون أكثر كفاءة وفاعلية والحد من التشوهات المرتبطة به.
- إدخال التقنيات والممارسات المناسبة لزيادة العمر الافتراضي للسلع الغذائية، ولتقصير سلاسل التوريد.

٢ - برنامج الاستخدام الأمثل للأغذية غير المستهلكة

أهداف البرنامج:

- الاستفادة من الغذاء الزائد وغير المستهلك كغذاء، وأعلاف، وطاقة وأسمدة.
- إيجاد فرص عمل جديدة.
- تعزيز مفهوم التّكايا (دور الإيواء، درو الرعاية، دور المسنّين والعجزة) وبنوك الطعام لجمع وتوزيع الأغذية الزائدة على الجمعيات الخيرية لدعم المحتاجين.
- تحسين القيمة المضافة وتقليل الخسائر المالية.

٣- برنامج الامتثال لسلامة الأغذية

أهداف البرنامج:

- وضع/ مراجعة السياسات التشغيلية واللوائح ذات الصلة التي تحكم عمل المؤسسات المختصة وإدماج مفهوم ثقافة الامتثال بين شركات الأغذية.
- مواءمة معايير سلامة الأغذية لمنتجات غذائية مختارة وفقًا لمتطلبات تدابير الحماية الصحية وصحة النبات

/ العوائق الفنية للصادرات.
- وضع مخططات سلامة غذائية متدرجة لقطاعات مختارة.
- تعزيز وظائف مراقبة الأغذية (فحص واختبار سلامة الأغذية) التي تقوم بها السلطات المختصة بالتوافق مع خطط السلامة الغذائية والمنتجات المستهدفة.
- تطوير كفاءة الممارسين في مجال سلامة الأغذية وبناء القدرات.
- إدخال تقنيات جديدة لتحسين الامتثال والعمر الافتراضي لمنتجات مختارة.

الهدف الإستراتيجي الثاني

تحسين إمكانية الوصول إلى / الحصول على الغذاء

يُعد تمكين جميع الناس اقتصاديًا من الحصول على الغذاء أولوية رئيسية في الأردن، ويشكل متطلبًا دينيًا وحقًا إنسانيًا كفلته الأديان السماوية والشرائع الدنيوية؛ إذ يشكل الفقر والبطالة أهم التحديات التي تواجه الحصول على الغذاء، وهذا يتطلب اتخاذ تدابير استباقية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي للفئات الهشة، وتعتبر التدخلات الفعالة ضرورية لتحسين قدرة الأسر الفقيرة على الصمود في حين يشكل تعزيز البيئة التمكينية والحكومة ضمانًا لإيجاد حلول مستدامة. وعلى الرغم من الانخفاض المستمر في إنفاق الأسر على الغذاء، والذي بلغ نحو ٢٦,٥٢٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠، إلا أنه لا يزال أعلى بند إنفاق، يليه الإنفاق على الإسكان بنسبة ٢٣,٧٨٪. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٤٠٪ من الأسر في الأردن تنفق أكثر من ٤٠٪ من دخلها على الغذاء[٤٧].

وفيما يلي عرضٌ للأهداف الفرعية والبرامج التي تشكل إسهامًا رئيسيًا في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني:

الهدف الفرعي ١: تقليل أعداد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي

سيتم ذلك عن طريق اعتماد مجموعة من التدابير الفعالة بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر- تحسين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان.

البرامج:

١ - برنامج دعم شبكات الحماية الاجتماعية

أهداف البرنامج:

- تقديم مساعدات نقدية وعينية للأسر المحتاجة / التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.
- تحسين التنسيق بين مؤسسات الحماية الاجتماعية.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية وأنشطة وبرامج التضامن الاجتماعي.

الهدف الفرعي ٢: إيجاد فرص اقتصادية مستدامة

سيتم ذلك عن طريق توفير فرص العمل مع تعزيز قابلية الناس للتوظيف، والتركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

(٤٧) دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإنفاق والدخل للأسرة ٢٠١٧.

البرامج:

١ - برنامج تحسين فرص كسب العيش في الريف، وخاصة للنساء والشباب.

أهداف البرنامج:

- تمكين الأسر والمجتمعات الريفية من إنتاج بعض السلع الغذائية التي تلبي احتياجاتها الخاصة وبيع الباقي مثل الخضراوات، والفواكه، والحليب، والبيض والعسل.
- تعزيز الصناعات الغذائية المنزلية والمشروعات المُدِرَّة للدخل.
- توفير مصادر إضافية للدخل وفرص للفقراء، والنساء، والشباب.
- ضمان استجابة التدريب لحاجات السوق وحاجات العمل من المنزل.
- رسم خرائط (مسوح) للنساء العاملات في القطاعات غير الرسمية وتوفير مصادر إضافية للدخل والعمالة، وفرص للفقراء والنساء والشباب.
- تعزيز العمل الجماعي والتعاوني.

٢ - برنامج توفير البيئة المواتية والمحفزة للاستثمارات والفرص الاقتصادية الجديدة

أهداف البرنامج:

- تحسين الحوكمة المتعلقة بالعمل، والعمل من المنزل، والمناطق الحرفية، وما إلى ذلك.
- التسويق (الداخلي والخارجي).
- تسهيل الحصول على التمويل.
- دعم الإنتاج.
- تحسين الإطار التنظيمي للاستثمار.

الهدف الفرعي ٣: توفير العيش الكريم للاجئين

١ - برنامج استدامة سبل العيش الكريم للاجئين

الأهداف التي يرمي إليها هذا البرنامج هي:

- توفير الطعام المغذي والآمن للاجئين في جميع الأوقات.
- تزويد اللاجئين، لا سيما النساء والأطفال، بخدمات الصحة والأمومة ورعاية الأطفال.

الهدف الاستراتيجي الثالث

تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له

إن توفير الغذاء الصحي والمتوازن لتلبية متطلبات التغذية الصحية من شأنه أن يقلل من انتشار سوء التغذية لا سيما بين الأطفال دون سنّ الخامسة، والنساء في سنّ الإنجاب. إن ضمان استقرار الإمدادات الكافية من الأغذية الطازجة والمجهزة، سواء أكانت منتجة محليًا أم مستوردة، هو مطلب رئيسي وشرط أساسي للأمن الغذائي.

وفيما يلي عرضٌ للأهداف الفرعية والبرامج التي تشكل إسهامًا رئيسيًا في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث:

الهدف الفرعي ١: تحسين جودة الغذاء

سيتم ذلك عن طريق وضع نهج ونظام مؤسسي لضمان توافر البيانات عن سوء التغذية والحصول على الغذاء الجيد.

البرامج:

١- برنامج تحسين جودة الأغذية

- التحقق من فاعلية أنظمة مراقبة الجودة الحالية.
- إنفاذ القواعد الفنية المتعلقة بجودة الغذاء.
- تحسين ثقافة ووعي المعنيين بشأن نوعية الأغذية.

الهدف الفرعي ٢: اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثارها المحتملة

البرامج:

١ - برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن

أهداف البرنامج:

- تقييم فاعلية التدخلات الحالية في مجال التغذية والصحة (برامج التدعيم، والتدخلات والخدمات الصحية للأم والطفل).
- توفير الأغذية المدعمة خاصة للفئات الفقيرة والضعيفة.

٢ - برنامج التغذية المدرسية

أهداف البرنامج:

- تقديم وجبات غذائية وصحية لطلاب المدارس خاصة في المناطق والأحياء الأقل حظًا.
- تعزيز الإنتاج المحلي لبعض السلع مثل منتجات الألبان، والبيض، والفواكه واستعمالها في التغذية المدرسية، وغيرها.
- الحد من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية بين تلاميذ المدارس (الأطفال والشباب).

٣- برنامج الرعاية الأسرية

أهداف البرنامج:

- توفير الغذاء والرعاية الغذائية للأمهات والأطفال (صحة الأمومة والطفل).
- الحد من انتشار سوء التغذية والأمراض السارية والمُعدية.

الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز حوكمة الأمن الغذائي

لا يوجد في الأردن جهة محددة تعنى بالأمن الغذائي بمعناه الواسع، كما لا يوجد إطار تنظيمي موحد وشامل لتوجيه هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي؛ إذ تتقاسم عدة مؤسسات مسؤوليات الأمن الغذائي وتنظمها عدة تشريعات وسياسات واستراتيجيات وطنية. وتشير تجارب البلدان الأخرى التي حققت تقدمًا كبيرًا في تحقيق الأمن الغذائي بأن الحصول على دعم سياسي قوي على أعلى المستويات يشكل أمرًا محوريًا لتحقيق الأمن الغذائي.

وفيما يلي عرضٌ للأهداف الفرعية والبرامج التي تشكل إسهامًا رئيسيًا في تحقيق الهدف الإستراتيجي الرابع:

الهدف الفرعي ١: تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي

سيتحقق هذا التعزيز عن طريق مأسسة مهام الإشراف على الأمن الغذائي وتحسين التنسيق بين الجهات ذات العلاقة المعنية.

البرامج:

١ - برنامج إنشاء وتعزيز الإطار المؤسسي للأمن الغذائي في الأردن

أهداف البرنامج:

- تحديد أو إنشاء جهة يُعهد إليها بالمسؤوليات الشاملة في مجال متابعة التنفيذ والإشراف والتنسيق للأمن الغذائي في الأردن.
- تعزيز التنسيق والتناغم بين مختلف الجهات ذات العلاقة بشأن البرامج والتدخلات والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تعزيز قدرات وبناء طاقات المؤسسات والموظفين وغيرهم من الجهات ذات العلاقة، المعنيين جميعهم بالأمن الغذائي.
- تحسين المخصصات من الموازنة العامة واستقطاب التمويل والاستثمارات في الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تقديم الدعم الفني، واللوجستي، والاستشاري للجهة التي ستتولى إدارة الأمن الغذائي في الأردن.

٢ - برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي في الأردن

أهداف البرنامج:

- إنشاء نظام منهجي لجمع بيانات الأمن الغذائي مع تفصيل عناصر الجنس والعمر لمكونات الأمن الغذائي.
- إنشاء نظام للمتابعة، والتقييم، والتعلم، والإبلاغ لرصد التقدم المحرز وقياس الآثار والتطورات.
- إصدار تقرير سنوي عن حالة الأمن الغذائي في الأردن.
- رقمنة العمليات، والإجراءات والخدمات.

٣ - برنامج تعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي

أهداف البرنامج:

- مراجعة وتعديل الإطار القانوني الذي يحكم الأمن الغذائي.
- إنفاذ وتطبيق القوانين والأنظمة بشكل فعال.
- تحسين الوعي، والمعرفة، والقدرات لدى مختلف الجهات ذات العلاقة.

الهدف الفرعي ٢: تعزيز أبحاث النظم الغذائية، والابتكار، ونشر التكنولوجية، وتطوير العمليات والإجراءات والخدمات عن طريق الاستفادة من مؤسسات البحث والتطوير القائمة العاملة في مجال الأمن الغذائي.

البرامج:

١ - برنامج دعم الأبحاث وتنمية المعرفة ونقلها

أهداف البرنامج:

- إعداد مسح شامل ورسم خريطة لجميع البرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي والنظم الغذائية وتقديم التوجيه الإستراتيجي بشأن هذه التدخلات.
- إعداد دراسة عن الاحتياجات التدريبية للمؤسسات المختلفة.
- إنشاء وحدة للأبحاث والتطوير خاصة بالأمن الغذائي في الأردن.
- توفير الدعم المالي لأنشطة الأبحاث والتطوير ذات العلاقة بالأمن الغذائي.
- إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

١) إعداد دراسة أولية عن إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي بحيث تتضمن الأهداف، والأنشطة الرئيسية، ونطاق العمل الإقليمي، والمتطلبات، والفوائد، والعوائد الاقتصادية، والاستثمارات المحلية والدولية المحتملة، والشراكات بين القطاع العام والمستثمرين الآخرين.

٢) إعداد بحث/ دراسة عن فقدان وإهدار السلع الزراعية والغذائية إلى جانب سلاسل الإنتاج والتوريد والاستهلاك، وتحديد الوسائل والأدوات والجدوى من الإجراءات الرامية إلى الحد منها.

٣) إعداد دراسة حول العوائق والتشوهات التي تؤثر على تحسين وتطوير النظم الغذائية في الأردن واستراتيجيات التحول نحو نظم غذائية آمنة ومستدامة.

الفصل الرابع
خطة التنفيذ

٤-١ الإدارة والمتابعة

خلال سنوات تنفيذ الاستراتيجية التّسع: ٢٠٢٢ - ٢٠٣٠، سيتم إعداد خطة متجددة تتيح التغيير والتعديل السنوي للخطة في ضوء الإنجاز والتمويل، مع إبقاء تغطية الخطة لمدة ثلاث سنوات بشكل دائم: على سبيل المثال: تغطي الخطة أولًا السنوات ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤، وفي السنة الثانية تصبح ٢٠٢٣ - ٢٠٢٥، وفي السنة الثالثة تكون ٢٠٢٤ - ٢٠٢٦، وهكذا دواليك.

يُعد تحديد موقع وطبيعة ومهام وصلاحيات الجهة التي ستتولى الإشراف ومتابعة ملف الأمن الغذائي في الأردن أمرًا بالغ الأهمية وذا أولوية متقدمة؛ لما لذلك من أثر على كفاءة وحسن التنفيذ. وفي هذا السياق لا بد من مراعاة ما يلي:

١) يتداخل قطاع الأمن الغذائي مع العديد من القطاعات والمؤسسات ذات المهام الرئيسية فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وفي الأردن، لا توجد مؤسسة تعنى بالأمن الغذائي بمفهومه الشامل.
٢) إن استراتيجية الأمن الغذائي لا تشكل بديلًا عن أيٍّ من الاستراتيجيات القطاعية القائمة مثل استراتيجيات الزراعة، والصحة، والصناعة، والتجارة، والتموين، والحماية الاجتماعية، والمياه، والتغذية المدرسية، والعمل، والنقل، والمرأة، والبيئة، وغيرها، وإنما تشكل مظلة لها وتتكامل وتتناسق وتدعم الاستراتيجيات والمؤسسات القائمة.
٣) الدور الرئيسي للقطاع الخاص ومؤسساته المختلفة.
٤) أهمية إيجاد شراكات فاعلة بين القطاعات المختلفة في الأردن من جهة، وبينها وبين الشركاء من الإقليم ومن خارجه.
٥) البعد الإقليمي للأمن الغذائي وأهمية التعاون والتنسيق بين دول الإقليم.
٦) توفير البيئة المواتية والظروف الملائمة لنجاح عمل الجهة التي ستتولى الإشراف على الأمن الغذائي.
٧) تقليل التعارض والازدواجية والتضارب في السياسات والخطط ذات الصلة بالأمن الغذائي.

ومن الأهمية بمكان خلال إعداد الخطة التنفيذية أن يتم تحديد أولوياتها وآليات المتابعة والاستفادة من الأنظمة والبرامج ذات العلاقة[٤٨].

وتتولى لجنة عليا الإشراف العام على التنفيذ والتوجيه، في حين تتولى لجنة فنية مهمة الإشراف الفني والمتابعة الحثيثة، كما ينبغي تقييم ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية بانتظام. هذا ويجب أن تقدم المشروعات تقارير سنوية وربع سنوية، ويتم تقييم المشروعات في منتصف ونهاية فترة التنفيذ. كما يتم إعداد تقرير سنوي بعنوان «حالة الأمن الغذائي في الأردن» بحيث يستعرض التقدم المُحرَز سنويًا في أوضاع الأمن الغذائي ويقدم التوصيات الكفيلة بالتغلب على المشكلات والتحديات. ويتضمن الملحق رقم (٦) أهم مؤشرات متابعة وتقييم الاستراتيجية المقترحة. هذا وسيتم تقييم الخطة كل ثلاث سنوات أو عندما يقتضي الأمر، وهو ما يتطلب بالضرورة إنشاء نظام خدمات، ومعلومات، ومتابعة، وتقييم فاعل ويتكامل مع أنظمة المعلومات والمتابعة الوطنية، ويرتبط بشكل مباشر بصانعي القرار، مع ضرورة تقديم الدعم اللازم له وتزويده بالكفاءات المناسبة. وعلى أي حال، فإن آليات المتابعة والتحقق والتقييم يجب أن تراعي المتطلبات المختلفة لمتابعة الأمن الغذائي بما فيها المتطلبات الدولية والإقليمية والوطنية وتضمينها في وثائق المشروعات بحيث تتوافق وتتناغم مع آليات المتابعة لدى

(٤٨) مثل برنامج أيدا (محلل معلومات الاستثمار الزراعي) / الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمركز الدولي لأبحاث سياسات الغذاء. الرابط https://aida-jordan.ifpri.org/#/en/national . وأدوات دعم القرار للنظم الغذائية، جامعة فاجننجن / هولندا ٢٠٢١.

الحكومة والمؤسسات الأخرى ذات المسؤولية على المستوى الوطني. وهناك مجموعة من أصحاب العلاقة والمصلحة يقومون بأدوار رئيسية في التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتمويل لمشروعات الاستراتيجية وأنشطتها المختلفة وهم بشكل رئيسي: وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة المياه والري، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، والقطاع الخاص، والمانحون، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة؛ لذا فمن الأهمية بمكان اعتماد آليات تنسيق بين جميع أصحاب العلاقة لتفادي التضارب والازدواجية في العمل وتحقيق أعلى درجات الكفاءة والفاعلية. يوضح الملحق رقم (٧) الأهداف الاستراتيجية والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف والمسؤوليات، وعمر البرنامج، إضافة إلى الموازنة التأشيرية الأولية لكل برنامج.

٤-٢ مصادر التمويل

هناك مجموعة من الجهات والمؤسسات التي ستقوم بتوفير التمويل اللازم لمشروعات وتدخلات الاستراتيجية مثل:

١) الموازنة العامة.
٢) المساعدات الخارجية (المنح والقروض الميسرة) والتمويل الدولي.
٣) الاستثمارات المحلية والأجنبية.
٤) مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٥) جدير بالذكر أن المزارعين، والمنتجين، وأصحاب العلاقة الآخرين يوفرون الجزء الأكبر من التمويل من مصادرهم الخاصة ومؤسسات التمويل والإقراض المحلية.

٤-٣ متطلبات نجاح التنفيذ

١) تقديم الدعم السياسي على أعلى المستويات للأمن الغذائي واعتباره أولوية عابرة للحكومات.
٢) مراجعة وتعديل السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة بما يتوافق مع استراتيجية الأمن الغذائي.
٣) إنشاء / تحديد الجهة التي ستتولى الإشراف على الأمن الغذائي ومنحها ما يكفي من الاستقلال المالي والإداري من أجل القيام بعملها بعيدًا عن الروتين والبيروقراطية.
٤) توفير الموارد المالية المطلوبة، والدعم، والحوافز، والالتزام الحكومي بزيادة الموازنات المخصصة لمؤسسات القطاع.
٥) تكثيف الاتصالات الوطنية والدولية خاصة فيما يتعلق بإنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي.
٦) تكثيف التواصل مع المانحين ومنظمات الأمم المتحدة التي تولي اهتمامًا خاصًا لدعم الأمن الغذائي في الأردن.
٧) تبني برنامج العمل المقترح ملحق رقم (٨)، وذلك لنهاية عام ٢٠٢١.

الملاحق

الملحق رقم (١): المؤسسات والجهات المشاركة في صياغة الاستراتيجية، وأدوارها، ومسؤولياتها

للعديد من المؤسسات وأصحاب العلاقة أدوار مختلفة في إعداد الاستراتيجية، بمن فيهم:

١ - وزارة الزراعة:

ستكون الوزارة المؤسسة الحكومية القيادية، وتتولى المسؤولية الشاملة خلال مراحل التحضير والصياغة والموافقة على الاستراتيجية. وستقوم الوزارة، على وجه التحديد، بما يلي:

- تسهيل تعيين نقاط التنسيق في المؤسسات العامة ومؤسسات الأمم المتحدة.
- تنسيق العمل بين الشركاء في العملية من خلال إنشاء المنتدى المناسب.
- الاتفاق مع الشركاء في التنمية على جدول محتويات الاستراتيجية.
- مراجعة وإقرار جدول محتويات الاستراتيجية بالتشاور مع اللجنة الوطنية للأمن الغذائي.
- الترويج على المستوى السياسي للاستراتيجية وموضوع الأمن الغذائي بشكل عام.
- مراجعة نتائج التحليلات وضمان التوافق مع محتويات الاستراتيجية المتفق عليها.
- إطلاع الميسرين المشاركين على نماذج الاستراتيجيات الوطنية.
- دعم تنظيم الاجتماعات والورشات (حلقات العمل)، بما في ذلك حلقات العمل والاجتماعات المتعلقة بإطلاق العمل والتحقق من النتائج.
- تقديم مسودة الاستراتيجية الأولى إلى اللجنة الوطنية لإقرارها.
- إرسال وثيقة الاستراتيجية النهائية إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

٢- اللجنة الوطنية للأمن الغذائي:

يرأس معالي وزير الزراعة اللجنة الوطنية، وتتألف من الأمناء العامين والمديرين العامين للمؤسسات الحكومية الأكثر صلة، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتتركز مهمة اللجنة خلال صياغة الاستراتيجية على ما يلي:

- التوجيه العام والمتابعة.
- تسريع وتيرة العمل ورصد التقدم المحرز باستمرار.
- مراجعة وإقرار مسودة الاستراتيجية.
- ترويج ونشر الاستراتيجية بين أصحاب العلاقة الرئيسيين مثل أعضاء البرلمان، والوزارات ذات العلاقة المباشرة، مثل المالية والتخطيط، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة.

٣- لجنة المراجعة:

تتألف لجنة المراجعة من ممثل عن كل من وزارة الزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإسكوا، والسفارة الهولندية. وقد تم إضافة كل من وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وغرفتي الصناعة والتجارة إلى عضوية اللجنة وذلك من أجل:

- ضمان شمولية المسودات المعدة، وانسجامها، واتساقها، وتركيزها.
- تقديم توصية إلى الوزارة واللجنة الوطنية بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.
- ضمان التنسيق والمشاركة مع أصحاب العلاقة.

٤- ضباط الارتباط:

يتم تعيين ممثلين عن المؤسسات الحكومية ذات الصلة ومؤسسات الأمم المتحدة للمساعدة في إجراء التحليلات التخصصية، وتوفير البيانات والمعلومات والدعم التقني لفريق الصياغة. وسيتولى هذا الدور أحد كبار المسؤولين في المؤسسة المعنية، ويقوم بدوره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة الأخرى المعنية داخل المؤسسة التي يعمل بها وخارجها.

وسيؤدي المنسقون على وجه التحديد المهام التالية:

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- مراجعة مسودات المعلومات والنتائج والنصوص والتحقق من صحتها.
- التنسيق مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة.
- تمثيل مؤسساته في الاجتماعات وفرق العمل.

٥- فريق الصياغة:

سيقوم فريق مشكّل برئاسة كبير مستشاري السياسات في مجال إعداد سياسات الأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة بقيادة فريق الصياغة، ويساعده في ذلك أخصائيون / خبراء متخصصون في الموضوعات التالية:

- جمع البيانات وتحليلها.
- المتابعة والتقييم ونظرية التغيير.
- تحديد وإعداد البرامج والمشروعات.

وبشكل أكثر تحديدًا، سيقوم كبير مستشاري السياسات بأداء / بتقديم ما يلي:

- إعداد التقرير الأولي بما في ذلك وصف وتحليل موجز للعوامل والقضايا الرئيسية المتعلقة بعناصر الأمن الغذائي في الأردن، وتحليل أصحاب العلاقة، وجمع البيانات، والتحقق وإعادة التأكد، وإعداد جدول أولي للمحتوى والإطار الزمني للنشاط والمسؤوليات للأشهر الستة المقبلة.
- إعداد البنود المرجعية للخبراء الآخرين والإشراف على عملهم وتوجيههم.
- مراجعة التقارير والوثائق ذات الصلة.
- جمع البيانات الأولية من خلال المقابلات الشخصية، والمقابلات الافتراضية، ومناقشات مجموعات التركيز.
- تسهيل عمل الفرق الفنية التخصصية أو اللجان التي قد تشكل لدعم العمل.
- إعداد المسودة الأولى للاستراتيجية.
- تضمين التعليقات والملاحظات الواردة من مختلف الجهات ذات العلاقة.
- إعداد وتقديم المسودة النهائية للاستراتيجية.
- إعداد مسودة خطة تنفيذ الاستراتيجية.
- تضمين التعليقات والملاحظات الواردة من مختلف أصحاب العلاقة بشأن مسودة خطة التنفيذ.
- إعداد وتقديم المسودة النهائية للاستراتيجية وخطة التنفيذ.
- المساعدة في إعداد وإدارة ورشة (حلقة عمل) إقرار استراتيجية الأمن الغذائي.
- تقديم معلومات محدثة ومنتظمة عن العملية والتقدم المحرز إلى المؤسسات القيادية والميسرين.
- أداء أي مهام أخرى ذات صلة حسب الاقتضاء.

الملحق رقم (٢): الأنشطة التي تمت، وأغراضها، وأوقات عقدها

	النشاط / الفاعلية	الغرض	الموعد
١	اجتماع مع الفاو	مشاورات	٢٠٢٠/٩/١٧
٢	اجتماع مع برنامج الغذاء العالمي	إجراءات تحضيرية	٢٠٢٠/٩/٢٩
٣	اجتماع مع وزارة الزراعة ولجنة المراجعة	مناقشة التقرير الأولي وعملية الصياغة	٢٠٢٠/١٠/٢٧
٤	عقد اجتماعات متعددة شخصية وافتراضية	مشاورات، وتغذية راجعة، وجمع معلومات والتحقق منها	خلال مراحل الإعداد
٥	اجتماعات اللجنة الوطنية للأمن الغذائي	عرض مسودات الاستراتيجية والحصول على الموافقة عليها	خمسة اجتماعات آخرها بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١
٦	اجتماع مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	لمناقشة التقدم المحرز وتجاوز التأخير	٢٠٢٠/١٢/١٠
٧	ورشة عمل نقاط التنسيق	لمناقشة القضايا والمحددات والتوافق على الرؤية والأهداف الاستراتيجية	٩-٢٠٢١/٢/١٠
٨	ورشة المراجعة والتحقق	مراجعة المسودة الثانية وتقديم ملاحظات نهائية	٢٠٢١/٤/٢٢
٩	موافقة اللجنة الوطنية للأمن الغذائي على المسودة النهائية للا ستر ا تيجية	موافقة اللجنة الوطنية والتوصية باعتماد الاستراتيجية لمجلس الوزراء	٢٠٢١/٥/٣١
١٠	موافقة مجلس الوزراء على ا لا ستر ا تيجية	اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية	
١١	ورشة الإطلاق	عكس الأولوية والأهمية التي توليها الحكومة للأمن الغذائي	

الملحق رقم (٣): حالة الأمن الغذائي في الأردن بناءً على مؤشرات الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي

أولًا - المؤشرات المحورية

١) المؤشر المحوري ١ (انتشار سوء التغذية): قفز هذا المؤشر من ٥,٧٪ أو (٠,٣) مليون شخص خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ إلى ٨,٥٪ أو (٠,٩) مليون شخص خلال الفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٩.

٢) المؤشر المحوري ٢ (انعدام الأمن الغذائي الحاد): أبلغ عن تعرُّض ١٣,٩٪ من السكان لانعدام الأمن الغذائي الشديد. مقارنة بالفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٦. وقد انخفض هذا الانتشار من ١٤,٧٪ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٩)؛ مما يشير إلى اتجاه إيجابي، وإن كان لا يزال أعلى من المتوسط العربي البالغ ١٢,٢٪.

واستنادًا إلى مؤشر الأمن الغذائي العالمي[٤٩] للعام ٢٠٢٠، فإن الأردن قد حقق ٦٠,٤ نقطة من أصل ١٠٠، واحتل بذلك المرتبة ٦٢ بين ١١٣ دولة مشمولة في مسح الأمن الغذائي العالمي للعام ٢٠٢٠. ويبيّن الجدول التالي ترتيب الدول العربية على سلم الأمن الغذائي العالمي.

ترتيب الدول العربية على سلم الأمن الغذائي العالمي

الترتيب حسب المؤشرات					
الدولة	الترتيب العام	القدرة على تحمُّل التكلفة	التوافر	النوعية والسلامة	المصادر الطبيعية والمَنَعَة
الكويت	٣٣	٣٤	٢١	٢٥	١٠٤
عمان	٣٤	١٢	٥٥	٣١	٨٤
قطر	٣٧	٤٠	١٥	٢٩	١١٢
السعودية	٣٨	٤٢	٨	٤٠	١٠٩
الإمارات	٤٢	٥٦	٢٦	١٧	٨٩
البحرين	٤٩	٣٥	٦٤	٤٤	١١١
المغرب	٥٧	٥٠	٧٩	٥٧	٤٤
الجزائر	٥٨	٤٤	٦٦	٦٦	٩٢
تونس	٥٩	٦١	٦٥	٥٤	٦٠
مصر	٦٠	٨١	٥	٦٢	٤٧
الأردن	٦٢	٤٧	٨٨	٦٣	٤٤
سوريا	١٠١	١٠٨	١٠٣	٧٨	٩٥
اليمن	١١٣	٩٦	١١٣	١٠٩	٩٦

المصدر: تجميع المؤلف من مجلة الإيكونومست، مؤشر الأمن الغذائي العالمي ٢٠٢٠

كانت درجات الأردن لمكونات المؤشر الفرعية ٧٧,١/ ١٠٠ و ١٠٠/٤٨,٢ و ١٠٠/٦٣,١ و ١٠٠/٤٩,٥ لمؤشرات القدرة على الحصول على الغذاء، ومدى توافر الغذاء، وخدمات الجودة، والموارد الطبيعية ومرونتها؛ مما يضع الأردن في المراكز ٤٧ و ٨٨ و ٦٣ و ٤٤ من أصل ١١٣ دولة[٥٠].

٣) المؤشر المحوري ٣ (نسبة البدانة لدى البالغين): بلغت ٣٥,٥٪ في العام ٢٠١٦، وهي واحدة من أعلى المعدلات المسجلة في المنطقة العربية، وأعلى كثيرًا من المتوسط في المنطقة (٢٨,٤٪)، وذلك زيادة عن القيمة المسجلة للعام ٢٠١٠ والبالغة ٣١,٩٪. جدير بالذكر أن السمنة في الأردن أكثر وضوحًا لدى النساء (٤٣,١٪) مقارنة بالرجال (٢٨,٢٪)[٥١].

(٤٩) يتكون مؤشر الأمن الغذائي العالمي من أربعة مؤشرات رئيسية ومؤشرات فرعية تغطي ١١٣ دولة، ويتم نشره سنويًا من قبل وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الإيكونومست (E. I.U.).

(٥٠) نفس المصدر السابق.

(٥١) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٩.

ثانيًا - مكونات الأمن الغذائي الأربعة ومؤشراتها

١- توافر الطعام

المؤشرات:

- التوجه الزراعي: بلغ ٠,١٤ في العام ٢٠١٦. وهذا يمثل انخفاضًا عن قيمته في العام ٢٠١٢ التي كانت ٠,١٨؛ مما يشير إلى انخفاض في نزعة الدولة إلى الاستثمار في الزراعة؛ إذ بلغت ميزانية وزارة الزراعة للعام ٢٠١٩ نحو (٨٧,٧) مليون دولار أمريكي، منها (٢٦,٦) مليون دولار أمريكي ميزانية رأسمالية، في حين بلغت ميزانية وزارة الزراعة في العام ٢٠٢٠ نحو (٨٩,٥) مليون دولار أمريكي، منها ٢٧,٣ مليون دولار أمريكي ميزانية رأسمالية.
- خسارة الأغذية: والتي زادت بشكل طفيف بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٧ (من ٤,٠٢٪ إلى ٤,٤٤٪، على التوالي). وقد حدث ذلك بالتزامن مع زيادة الإنتاج، والواردات والصادرات (بيانات الميزان الغذائي / الفاو).
- متوسط ملاءمة إمدادات الطاقة الغذائية: انخفض المؤشر من ١١٩٪ في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٢ إلى ١١٦٪ خلال الفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٩. هذه القيمة أقل كثيرًا من المتوسط الإقليمي العربي (١٣١٪).
- واردات الحبوب: يعتمد الأردن بشكل كبير على سوق الغذاء العالمي لتأمين حاجاته من الحبوب؛ فقد ارتفعت نسبة المستوردات من ٩١,١٪ في عام ٢٠١٠ و ٩٣,٦ ٪ في العام ٢٠١٢ إلى ٩٧,٦٪ في العام ٢٠١٨.
- استخدام المياه الزراعية المتجددة: وصلت إلى نسبة ٥٤,٥٪ في العام ٢٠١٨؛ إذ إن الأردن من أكثر البلدان شُحًّا في المياه في المنطقة العربية والعالم (٩٦,٥٨) $م^3$ للفرد في العام ٢٠١٨[٥٢].

٢- الوصول إلى / الحصول على الغذاء

المؤشرات:

- نسبة الفقر عند (٣,٢) دولار في اليوم: لقد بلغت نسبة الفقر (٣,٢) دولار يوميًا للفرد، نحو ٢,١٪ في العام ٢٠١٠، ووصلت إلى ٣٪ في العام ٢٠١٨، في حين يوضح مسح نفقات ودخل الأسرة للعام ٢٠١٧ أن هذه النسبة هي ١٠,٥٪؛ وهو ما يمثل انخفاضًا كبيرًا ومستمرًا عن أعلى مستوى له على الإطلاق، وهو ١٧,٢٪ في العام ١٩٩٢. ووفقًا لتقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠، فإن هذه النسبة قد بلغت ٩,٢٪ في العام ٢٠٢٠.
- نفقات استهلاك الغذاء: بلغت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية ٣٩,٦٪ من مجموع إنفاق الأسرة الأردنية في العام ٢٠١٠ وانخفضت إلى ٣٢,٧٪ في العام ٢٠١٧.
- معدل البطالة: ارتفع بين العامين ٢٠١٠ و٢٠٢٠ من ١٢,٦٪ إلى ٢٤,٧٪[٥٣] خلال الربع الرابع من العام ٢٠٢٠، وهو أعلى كثيرًا من المتوسط الإقليمي البالغ ١٠,٤٪. وبلغت نسبة البطالة بين الشباب (٣٥,٦٪)، وكانت البطالة بين الإناث (٣٢,٨٪) أعلى كثيرًا من البطالة بين الذكور، والتي بلغت (٢٢,٦٪) خلال نفس الفترة.
- معدل تضخم أسعار المستهلك: انخفض التضخم بشكل طفيف من ٤,٨٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٤,٥٪ في العام ٢٠١٨، وهو أقل كثيرًا من المتوسط الإقليمي، ولكنه أعلى قليلًا من المستوى المقبول للاقتصاد السليم. وقد بلغ مؤشر أسعار المستهلك ١٠٢,٥٩٪ كمتوسط للأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠ (٢٠١٨ = ١٠٠٪).

٣- استخدام الأغذية والتغذية

المؤشرات:

- الحصول على خدمات المياه الأساسية: بلغ معدل الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية (٩٨,٩٪) في العام ٢٠١٧، وهو أعلى من المتوسط الإقليمي (٨٧٪) والذي يبقى أقل من النسبة المستهدفة في أهداف

(٥٢) دائرة الإحصاءات العامة، الأردن في أرقام ٢٠١٩.

(٥٣) بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٢١.

التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ البالغة ١٠٠٪.

- خدمات الصرف الصحي الأساسية: كان الحصول على هذه الخدمات ثابتًا تقريبًا بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٧؛ إذ بلغ ٨٨٪، وهو أعلى من المتوسط الإقليمي (٨١٪)، ويظل أقل من النسبة المستهدفة في الأهداف الألفية لعام ٢٠٣٠ البالغة ١٠٠٪.
- معدل انتشار التقزُّم بين الأطفال دون سن الخامسة: حيث بلغ ٧,٨٪ في العام ٢٠١٢، وهو أقل كثيرًا من المتوسط الإقليمي العربي (٢٢,٩٪) وهدف التغذية العالمي للعام ٢٠٣٠ لجمعية الصحة العالمية بنسبة ١٢,٢٪ (منظمة الأغذية والزراعة وغيرها، ٢٠١٩). ومع ذلك فإنه يجب تخفيضه إلى أقل من ٢,٥٪.
- فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب: بلغ فقر الدم لدى النساء في سنّ الإنجاب مستوى مقلقًا عند ٤٢,٦٪ في الفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ (٣٤,٧٪ في العام ٢٠١٦)، في حين أنها كانت فقط ٣٠,٨٪ في العام ٢٠١٢. وهذا أعلى كثيرًا من المتوسط الإقليمي العربي (٣٥,٥٪).

٤- الاستقرار

المؤشرات:

- الهشاشة في مواجهة تغير المناخ: وصل هذا المؤشر إلى ٠,٠٥ في العام ٢٠١٩؛ مما يشير إلى أن الأردن لا يتأثر بشكل كبير بالكوارث المرتبطة بالطقس، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان الإنتاجية الزراعية. لكن هذا لا يعني أن الأردن في مأمن تمامًا من جميع آثار تغير المناخ.
- تقلبات إنتاج الغذاء: ظلت تقلبات إنتاج الغذاء صغيرة نسبيًا ومتسقة بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٦ عند نحو ٦,٤ آلاف دولار أمريكي للفرد الواحد.
- تقلبات الإمدادات الغذائية: ازدادت بشكل واضح من ٥٠ سعرًا حراريًا / فرد في اليوم في العام ٢٠١٠ إلى ٥٥ سعرًا حراريًا / فرد في اليوم في العام (٥٤)٢٠١٧. ويُعد هذا هامشًا آمنًا من التباين.

(٥٤) منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT).

الملحق رقم (٤): تحليل مؤسسات الأمن الغذائي

الفئة	المهام ذات الصلة	التوقعات والفائدة	المخاوف
المؤسسات الحكومية	- التنظيم - الرقابة وضمان الجودة - تقديم الخدمات - استيراد وشراء القمح والشعير	- تحقيق السياسات الحكومية وخدماتها - تحقيق الأمن والاستقرار - تعزيز الدعم والشعبية - تحسين الدخل الحكومي	- تعقيد الأمن الغذائي - ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة - أعباء إضافية على الميزانية و / أو عدم توافر موارد مالية كافية - المخاطر غير المتوقعة وعدم اليقين من النواحي الاقتصادية، والسياسية، والصحية، والطبيعية
مجموعات المزارعين وتنظيماتهم	- إنتاج السلع الغذائية والمنتجات الثانوية - مستهلكون - مستثمرون	- تحسين الدخل وسبل العيش - تنفيذ توصيات الاستراتيجية	- المخاطر الطبيعية والاقتصادية - الآثار السلبية على المزارعين - المنافسة غير العادلة في السوق المحلية
القطاع الخاص	- تقديم الخدمات - الإنتاج - التجارة والتسويق - الاستثمار - تصنيع الأغذية	- أعمال إضافية وجديدة - دور إقليمي أكبر - منافسون جدد يدخلون السوق	- التغييرات المتكررة في السياسات والتنظيم - عدم كفاية إجراءات حماية الإنتاج المحلي وخاصة الصناعات، والزراعات، والأعمال الجديدة والناشئة
المنظمات الدولية، والإقليمية، والثنائية	- تقديم الدعم التقني والمالي - تحسين سبل عيش الناس - خلق النمو الاقتصادي	- تحقيق السلام، والأمن، والاستقرار في الأردن - الحفاظ على دور الأردن كمساهم إيجابي ومثال للاستقرار في المنطقة - مساعدة الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية	- زيادة المديونية - قدرة الأردن على الحفاظ على زخم الإصلاح - التغيرات المتكررة في قيادة المؤسسات النظيرة - ضعف القدرات في المؤسسات النظيرة

الفئة	المهام ذات الصلة	التوقعات والفائدة	المخاوف
منظمات الأمم المتحدة	- تقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية والدعم المؤسسي - تنفيذ المشروعات الإنمائية والإنسانية مثل المساعدة الاجتماعية، والزراعة، والتغذية، والصحة - المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	- خدمة أهداف وواجبات منظمات الأمم المتحدة - دعم جهود الأردن في مختلف المجالات - الأردن يوفر بيئة تمكينية لمنظمات الأمم المتحدة لأداء العمل بشكل صحيح ومباشر	- التغيرات المتكررة في قيادة المؤسسات النظيرة - ضعف القدرات في المؤسسات النظيرة - ضمان التمويل المناسب
المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	- تعزيز ودعم المجتمع المدني واحتياجات السكان المهمشين ومطالبهم - التصدي للجوع، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي	- المعاملة العادلة والمنصفة لجميع الناس - خدمة مهامها وأهدافها	- الموقف السلبي تجاه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية - انخفاض التمويل

الملحق رقم (٥): شجرة المشكلات والتحليل الرباعي

شجرة المشكلات

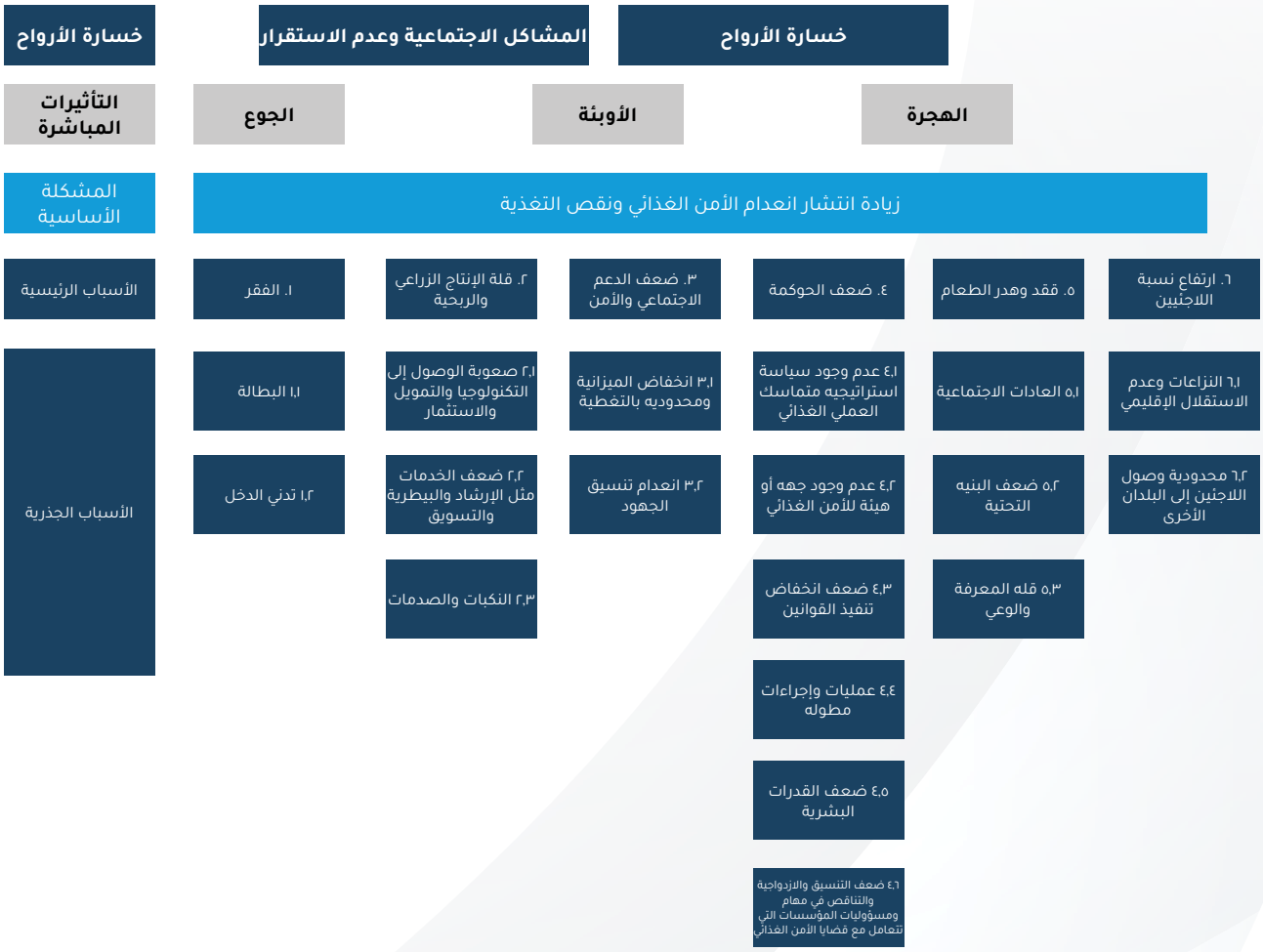

نقاط القوة	نقاط الضعف
١) الدعم السياسي للأمن الغذائي على أعلى المستويات. ٢) الأمن والاستقرار. ٣) تنوع المناخ والمناطق الزراعية الإيكولوجية. ٤) المزارعون المهرة. ٥) توافر قطاع خاص نشط ومتمرّس. ٦) القرب من أسواق الطلب المرتفع. ٧) ظروف الاستثمار والخدمات والبنى التحتية المواتية. ٨) منظمات المجتمع المدني النشطة. ٩) تكاليف الإنتاج المنافسة نسبيًا.	١) شحّ المياه. ٢) آثار تغير المناخ. ٣) الاعتماد الكبير على الواردات والعمالة الأجنبية. ٤) المنافسة غير العادلة للإنتاج المحلي. ٥) محدودية الموازنة المخصصة لدعم القطاعات الإنتاجية. ٦) ضعف المؤسسات والخدمات المقدمة للمنتجين. ٧) انخفاض الإنتاجية وربحية الإنتاج المحلي. ٨) محدودية فرص الحصول على التمويل. ٩) تعارض السياسات وضعف التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة.
الفرص	**التهديدات**
١) الشركاء الدوليون النشطون. ٢) الدعم والتضامن الدوليان. ٣) إمكانيات عالية لزيادة الإنتاجية. ٤) وجود اتفاقات تجارية ومعاملات تفضيلية.	١) فيروس كوفيد ١٩. ٢) أزمات طويلة الأمد في البلدان المجاورة. ٣) معدلات الفقر والبطالة المرتفعة نسبيًا. ٤) انخفاض مشاركة المرأة والشباب في الأنشطة الاقتصادية. ٥) ارتفاع معدلات النمو السكاني ونسب الإعالة. ٦) أعداد كبيرة من اللاجئين. ٧) أسعار دولية متقلبة وخاصة أسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج. ٨) تراجع المساعدة والدعم المقدم من المجتمع الدولي للاجئين.

الملحق رقم (٦): الرؤية، والأهداف، والمؤشرات الكلية للاستراتيجية

المجموعة / السلسلة
٨) الرؤية: حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي، وضمان الحصول على الإمداد بالأغذية المغذية بطريقة آمنة ومستقرة وميسورة التكلفة في جميع الأوقات

الوحدة	المصدر	خط الأساس	هدف ٢٠٢٤	هدف ٢٠٢٧	هدف ٢٠٣٠	الوصف/ التفاصيل
٠,١) النتيجة السنوية للأردن على المؤشر العالمي للأمن الغذائي						
١٠٠-٠	وحدة استخبارات مجلة الإيكونومست	٦٠,٤ (٢٠٢٠)	٦٤	٧٠	٧٥	مجموع النقاط التي أحرزها الأردن على مؤشر الأمن الغذائي العالمي
٠,٢) النتيجة السنوية للأردن على مؤشر الجوع العالمي						
١٠٠-٠	مؤشر الجوع العالمي	٨,٨ (٢٠٢٠)	٦	٥>	٥>	مجموع النقاط التي أحرزها الأردن على مؤشر الجوع العالمي
٠,٣) انتشار نقص التغذية						
١٠٠-٠	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٨,٥ (٢٠١٧-٢٠١٩)	٦,٥	٤	٢,٥>	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية مقارنة بإجمالي عدد السكان
مؤشرات الأهداف الاستراتيجية						
الهدف الإستراتيجي الأول: ضمان توافر الغذاء						
١-١) نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية						
١٠٠-٠	دائرة الإحصاءات العامة	١٠٠٪ (٢٠٢٠)	٪	٪	٪	النسبة المئوية للأغذية المنتجة وطنيًا مقارنة بالغذاء المستهلك بالكامل
			حسب المجموعة السلعية			
١-٢) مدى كفاية الإمدادات الغذائية						
إمدادات الطاقة الغذائية (DES) كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	١١٦٪ (٢٠١٧-٢٠١٩)	١٢٠٪	١٢٥٪	١٣٠٪	مقياس كفاية الغذاء المتاح للاستهلاك البشري كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية
١-٣) إنتاجية المجموعات الرئيسية للسلع الزراعية (خضراوات، فواكه، حبوب، لحوم، دواجن، ألبان... إلخ)						
طن / وحدة الإنتاج	دائرة الإحصاءات العامة	١٠٠٪ (٢٠٢٠)	٪	٪	٪	إجمالي الإنتاج لمجموعات السلع الزراعية المختلفة مقسومًا على الوحدات الإنتاجية
			حسب المجموعة السلعية			

الوحدة	المصدر	خط الأساس	هدف ٢٠٢٤	هدف ٢٠٢٧	هدف ٢٠٣٠	الوصف/ التفاصيل
ا-٤) إنتاجية المتر المكعب من المياه للمحاصيل البستانية الرئيسية						
كجم / م٣	دائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الزراعة، ووزارة المياه والري	٪١٠٠	٪	٪	٪	إجمالي إنتاج الخضراوات والفواكه المروية / إجمالي كمية المياه المستخدمة لري الخضراوات والفاكهة
			حسب المجموعة السلعية			
ا-٥) احتياطي المخزون الغذائي الإستراتيجي						
بالطن	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	٪١٠٠ (٢٠٢٠)	٪	٪	٪	كمية الاحتياطي الإستراتيجي للسلع الرئيسية التي يبلغ عددها ١٢ سلعة
			حسب المجموعة السلعية			
ا-٦) نسبة المياه العذبة المستخدمة في الزراعة						
٪	دائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الزراعة، ووزارة المياه والري	٪١٠٠ (٢٠٢٠)	٪	٪	٪	مقياس نسبة المياه العذبة المستخدمة في الزراعة / إجمالي المياه المستخدمة في الزراعة
			٪ للانخفاض			
ا-٧) قدرة (طاقة) مصانع تجهيز الأغذية						
بالطن	دائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين	٪١٠٠	٪١١٠	٪١٥٠	٪٢٠٠	مقياس لعدد الصناعات الغذائية وقدراتها الإنتاجية
ا-٨) فقدان الغذاء						
إجمالي الفقدان كنسبة مئوية من إجمالي التزويد المحلي	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج البيئة العالمي	٪١٠٠ (٢٠٢٠)	٪٨٥	٪٧٠	٪٥٠	مقياس خسارة الأغذية بعد الحصاد وما قبل الاستهلاك كنسبة من العرض المحلي (الإنتاج وصافي الواردات والتغيرات في المخزون) من المحاصيل (الخضراوات والفواكه) والثروة الحيوانية والسلع السمكية (بالأطنان)
ا-٩) إهدار الطعام						
إجمالي الإهدار كنسبة مئوية من العرض المحلي	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج البيئة العالمي	٪١٠٠	٪٨٥	٪٧٠	٪٥٠	نسبة الطعام المُهدر من بائع التجزئة إلى المستهلك

الوحدة	المصدر	خط الأساس	هدف ٢٠٢٤	هدف ٢٠٢٧	هدف ٢٠٣٠	الوصف/ التفاصيل
الهدف الإستراتيجي الثاني: تحسين إمكانية الوصول / الحصول على الغذاء						
٢-١) التغيير في متوسط تكاليف الطعام						
التغير السنوي في أسعار المستهلك، مؤشرات الغذاء (١٠٠ = ٢٠٢٠)	دائرة الإحصاءات العامة / منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٨٣ (٢٠١٩)	٨٠	٧٥	٧٠	مقياس للتغير في متوسط تكاليف الغذاء، كما تم تسجيله من خلال مؤشر أسعار المستهلك للأغذية، الذي يتتبع التغيرات في سعر متوسط سلة السلع الغذائية
٢-٢) نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي						
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (٣,٢٠) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPP) للعام ٢٠٢٠	دائرة الإحصاءات العامة، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	٪١٠,٥ (٢٠١٧)	٪١٠-	٪١٥-	٪٢٠-	مقياس انتشار الفقر محسوب على أنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ٣,٢٠ دولارات في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية للعام ٢٠٢٠
٢-٣) التعرفات الجمركية على الواردات الزراعية						
٪	وزارة الصناعة والتجارة والتموين / منظمة التجارة العالمية	٥٥,٤ (٢٠٢٠)	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	مقياس لمتوسط تعرفة الدولة الأكثر تفضيلًا يطبق على كل الواردات الزراعية
٢-٤) التنويع الجغرافي للواردات الغذائية						
التوزيع الجغرافي لمصادر الاستيراد	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	٢٠٢٠	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	مقياس لعدد مصادر الاستيراد (دول المنشأ) للسلع المستوردة الرئيسية
٢-٥) برامج شبكات الأمان						
عدد	وزارة التنمية الاجتماعية		سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	محسوبة كمتوسط مرجح لدرجات العديد من المؤشرات الفرعية مثل الحضور، والتمويل، والتغطية، وما إلى ذلك
٢-٦) المساعدة المقدمة من صندوق المعونة الوطنية						
مليون دينار	صندوق المعونة الوطنية	٪١٠٠	٪١٢٠	٪١٤٠	٪١٦٠	مقياس الإنفاق السنوي لصندوق المعونة الوطنية مقسوم على عدد الأشخاص تحت خط الفقر البالغ (٣,٢) دولار في نفس العام
٢-٧) المساعدات المقدمة للاجئين						

الوحدة	المصدر	خط الأساس	هدف ٢٠٢٤	هدف ٢٠٢٧	هدف ٢٠٣٠	الوصف/ التفاصيل
مليون دينار	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٪١٠٠	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	قيمة المساعدات المقدمة للاجئين / مجموع عدد اللاجئين
٢-٨) حصول المزارعين على القروض الزراعية						
عدد وقيمة القروض	مؤسسة الإقراض الزراعي	٪١٠٠ (٢٠٢٠)	٪١٢٠	٪١٥٠	٪٢٠٠	مقياس توفر الائتمان الزراعي والتجاري الزراعي
الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له						
٣-١) التنوع الغذائي						
٪ للأطعمة غير النشوية في الاستهلاك الغذائي	وزارة الصحة / منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٥٢,٢ (٢٠٢٠)	٥٥	٦٠	٦٥	مقياس لحصة الأطعمة غير النشوية (جميع الأطعمة عدا الحبوب، والجذور، والدرنات) في مجموع استهلاك الطاقة الغذائية
٣-٢) المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية						
التصنيف النوعي ١-٠	مجموع النقاط المحرزة من قبل وحدة استخبارات مجلة الإيكونومست	٠,٠ (٢٠٢٠)	١	١	١	تقييم ما إذا كانت الحكومة قد نشرت مبادئ توجيهية وأجرت حملات تثقيفية خلال العامين الماضيين لنشر رسائل حول نظام غذائي متوازن ومُغَذٍّ
٣-٣) خطة أو استراتيجية التغذية الوطنية						
التصنيف النوعي ١-٠	تسجيل نوعي من قبل محللي وحدة استخبارات مجلة الإيكونومست بناءً على وثائق منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة الصحة	٠,٠ (٢٠٢٠)	١	١	١	تقييم ما إذا كان لدى الحكومة استراتيجية وطنية حديثة منشورة لتحسين التغذية للأطفال والكبار على حد سواء
٣-٤) السمنة / البدانة						
٪	وزارة الصحة / اليونيسف / منظمة الصحة العالمية	٪٣٢,٣ ٢٠١٩	٣٠	٢٥	٢٠	نسبة السمنة عند البالغين (فوق ١٨ سنة)
٣-٥) تقزم الأطفال						

الوحدة	المصدر	خط الأساس	هدف ٢٠٢٤	هدف ٢٠٢٧	هدف ٢٠٣٠	الوصف/ التفاصيل
٪	وزارة الصحة / اليونيسف / منظمة الصحة العالمية	سيتم تحديدها ٠,٠٨ دون السنة	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزُّم
٣-٦) هزال الأطفال						
٪	وزارة الصحة / اليونيسف / منظمة الصحة العالمية	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال
٣-٧) فقر الدم عند النساء						
٪	وزارة الصحة / اليونيسف / منظمة الصحة العالمية	٣٤,٧ (٢٠١٦)	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	نسبة فقر الدم بين النساء في سن (١٥-٤٩) عاماً
٣-٨) توافر المغذيات الدقيقة مثل جودة فيتامين (أ)، والحديد، والزنك، والبروتين						
مجموع النقاط ٠-١٠٠	حسابات وحدة استخبارات مجلة الإيكونومست	٦٨,٦ (٢٠٢٠)	٧٥	٨٠	٨٥	النتيجة ٠-١٠٠ محسوبة على أنها المتوسط المرجح للدرجات الفرعية المحددة بواسطة حسابات محللي وحدة استخبارات مجلة الإيكونومست ملجم/ فرد / يوم
٣-٩) سلامة الغذاء						
مجموع النقاط ٠-١٠٠	وحدة استخبارات مجلة الإيكونومست	٧٧,٩ (٢٠٢٠)	٨٢	٨٧	٩٠	النتيجة ٠-١٠٠ محسوبة على أنها المتوسط المرجح للدرجات الفرعية المحددة بواسطة حسابات وحدة استخبارات مجلة الإيكونومست
الهدف الإستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي						
٤-١) الإنفاق العام على التنمية الزراعية						
حصة الزراعة من إنفاق الحكومة (٪)/ القيمة المضافة للزراعة	الأمم المتحدة	٩,٤ (٢٠٢٠)	٢٥	٣٥	٤٥	مقياس الإنفاق الحكومي على التنمية الزراعية، كما هو موضح من خلال مؤشر التوجه الزراعي، وهو مؤشر بديل لتقييم الاستثمار العام في الزراعة
٤-٢) الإنفاق العام على الأبحاث الزراعية ونقل المعرفة والابتكار						
نسبة موازنة الأبحاث / مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	وزارة الزراعة (المركز الوطني للأبحاث الزراعية) ووزارة المالية	٪١٠٠ (٢٠٢٠)	٪٣٠٠	٪٦٠٠	٪١٠٠٠	مقياس الإنفاق على الأبحاث الزراعية والابتكار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي
٤-٣) مقدار الدعم الغذائي						

الوحدة	المصدر	خط الأساس	هدف ٢٠٢٤	هدف ٢٠٢٧	هدف ٢٠٣٠	الوصف/ التفاصيل
مقدار الصرف (بالمليون دينار أردني) على دعم المواد الغذائية	وزارة المالية ووزارة الصناعة التجارة والتموين	٪١٠٠ (٢٠٢٠)	٪١٢٠	٪١٤٠	٪١٥٠	مقياس الدعم المالي الحكومي لأسعار المواد الغذائية
٤-٤) التشريعات المتعلقة بالغذاء الصادرة أو المعدلة						
عدد	الوزارات ذات العلاقة	٪١٠٠	٪١٢٠	٪١٣٠	٪١٤٠	مقياس للإصلاحات والتعديلات القانونية لمواءمة الأهداف الاستراتيجية والتكيف معها
٤-٥) الجهة الوطنية التي ستعنى بالأمن الغذائي						
الجهة	رئاسة الوزراء	٠ ٢٠٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	مقياس لقياس التقدم المحرز في وضع الهيكل الوطني للأمن الغذائي
٤-٦) نظام معلومات الأمن الغذائي						
نظام	الجهة الوطنية	٠ ٢٠٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	مقياس لقياس إنشاء وتشغيل نظام معلومات الأمن الغذائي
٤-٧) نظام الإنذار المبكر للأغذية والموارد الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والصقيع						
نظام	الجهة الوطنية	٠ ٢٠٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	معيار لقياس إنشاء وتشغيل الموارد الطبيعية ونظام مراقبة الأغذية والإنذار المبكر
٤-٨) المركز الإقليمي للأمن الغذائي						
مركز	الجهة الوطنية	٠ ٢٠٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	معيار لقياس التقدم المحرز في إنشاء وتشغيل المركز الإقليمي للأمن الغذائي
٤-٩) آليات سلامة الغذاء						
النتيجة ٠-١٠٠، ١٠٠ = الأفضل	وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، البيانات المنشورة عن الدولة	٤٠,٠ (٢٠٢٠)	٥٠	٦٠	٧٠	مقياس لفاعلية آليات سلامة الأغذية استنادًا إلى النتيجة التي حددتها منظمة الصحة العالمية بناءً على التقييم الذاتي القطري لسؤال ٢٠ + بشأن سلامة الأغذية بما في ذلك المعايير والتشريعات والمبادئ التوجيهية الوطنية، وتقييمات القدرات المخبرية، وخطط التتبع
٤-١٠) عيادات الأمومة والطفولة						
عدد	وزارة الصحة	٪١٠٠ ٢٠٢٠	+٪١٠	+٪٢٠	+٪٢٥	معيار لقياس تغطية الرعاية الصحية للأمهات والأطفال

الملحق رقم (٧): الأهداف والبرامج والمسؤوليات وعمر البرامج وموازناتها

الأهداف الاستراتيجية / البرنامج	مسؤولية الإشراف والمتابعة	مسؤولية التنفيذ	سنة البدء والانتهاء	الموازنة (مليون دينار)
الهدف الإستراتيجي الأول: ضمان توافر الغذاء				
الهدف الفرعي ١: تعظيم الاستفادة من إمكانات الإنتاج الغذائي المحلي				
١.برنامج تحسين الإنتاج والإنتاجية وتحسين دخل المزارعين والمنتجين	وزارة الزراعة	المزارعون، ووزارة الزراعة، والمركز الوطني للأبحاث الزراعية، ومؤسسة الإقراض الزراعي	٢٠٢٢-٢٠٢٧	٢٥
٢.برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي	وزارة الزراعة ووزارة البيئة	المزارعون ووزارة الزراعة ووزارة البيئة والمركز الوطني للأبحاث الزراعية	٢٠٢٢-٢٠٣٠	١٥
٣.برنامج تطوير الصناعات الغذائية	وزارة الصناعة، ومؤسسة تشجيع الاستثمار، وغرف الصناعة والتجارة، والبنوك	وزارة الصناعة، ومؤسسة تشجيع الاستثمار، وغرف الصناعة والتجارة، والبنوك	٢٠٢٢-٢٠٢٤	٥
الهدف الفرعي ٢: توفير إمدادات كافية ومستقرة من المواد الغذائية المستوردة				
١- برنامج ضمان توافر مخزون غذائي إستراتيجي كافٍ	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	وزارة الصناعة والتجارة والتموين، والقطاع الخاص	٢٠٢٢-٢٠٢٧	يحدد لاحقًا
الهدف الفرعي ٣: تحسين التعاون والتكامل الإقليميين في مختلف جوانب الأمن الغذائي				
١- برنامج إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي	وحدة الأمن الغذائي	وحدة الأمن الغذائي، ووزارة الصناعة، ومؤسسة تشجيع الاستثمار، ووزارة الزراعة، وغرف الصناعة والتجارة	٢٠٢٢-٢٠٣٠	غير محدد
الهدف الفرعي ٤: الحد من فقدان الأغذية وإهدارها وتعزيز سلامتها				

الأهداف الاستراتيجية / البرنامج	مسؤولية الإشراف والمتابعة	مسؤولية التنفيذ	سنة البدء والانتهاء	الموازنة (مليون دينار)
١- برنامج الحد من فقدان الأغذية وإهدارها	وحدة الأمن الغذائي	وحدة الأمن الغذائي، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة، ووزارة البيئة، والبلديات، ووزارة الصحة، وتُجار الجملة والتجزئة، والصناعيون	٢٠٢٢-٢٠٣٠	٢٠
٢- برنامج الاستخدام الأمثل للأغذية غير المستهلكة	وحدة الأمن الغذائي	وحدة الأمن الغذائي، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة، ووزارة البيئة، والبلديات، ووزارة الصحة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية	٢٠٢٢-٢٠٣٠	١٥
٣- برنامج الامتثال لسلامة الأغذية	مؤسسة الغذاء والدواء ووزارة الصحة	مؤسسة الغذاء والدواء، ووزارة الصحة، والبلديات	٢٠٢٢-٢٠٢٧	٥
الهدف الإستراتيجي الثاني: تحسين إمكانية الوصول / الحصول على الغذاء				
الهدف الفرعي ١: تقليل أعداد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي				
١- برنامج دعم شبكات الحماية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية	وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التخطيط، وصندوق المعونة الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، وصندوق الزكاة، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وصندوق التنمية والتشغيل	٢٠٢٢-٢٠٢٤	٣٠
الهدف الفرعي ٢: إيجاد فرص اقتصادية مستدامة				

الأهداف الاستراتيجية / البرنامج	مسؤولية الإشراف والمتابعة	مسؤولية التنفيذ	سنة البدء والانتهاء	الموازنة (مليون دينار)
١- برنامج تحسين فرص كسب العيش في الريف لا سيما بالنسبة إلى النساء والشباب	وزارة الزراعة، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الزراعة، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص	٢٠٢٢-٢٠٣٠	٤٠
٢- برنامج توفير البيئة المواتية والمحفزة للاستثمارات والفرص الاقتصادية الجديدة	مؤسسة تشجيع الاستثمار، ووزارة التخطيط، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الزراعة، ومؤسسات الإقراض المتخصصة	مؤسسة تشجيع الاستثمار، ووزارة التخطيط، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الزراعة، ومؤسسات الإقراض المتخصصة	٢٠٢٢-٢٠٢٤	١٥
الهدف الفرعي ٣: توفير العيش الكريم للاجئين				
١- برنامج استدامة سبل العيش الكريم للاجئين	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، والمانحون، ومنظمات الأمم المتحدة	٢٠٢٢-٢٠٣٠	غير محدد
الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له				
الهدف الفرعي ١: تحسين جودة الغذاء				
١- برنامج تحسين جودة الأغذية	مؤسسة المواصفات والمقاييس، ومؤسسة الغذاء والدواء، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة	مؤسسة المواصفات والمقاييس، ومؤسسة الغذاء والدواء، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة، والبلديات، ومنظمات المجتمع المدني	٢٠٢٢-٢٠٣٠	٥
الهدف الفرعي ٢: اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثارها المحتملة				

الأهداف الاستراتيجية / البرنامج	مسؤولية الإشراف والمتابعة	مسؤولية التنفيذ	سنة البدء والانتهاء	الموازنة (مليون دينار)
١- برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن	وزارة الصحة ووزارة الصناعة والتجارة	وزارة الصحة، ووزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسات تصنيع الغذاء	٢٠٢٢-٢٠٢٧	١٠
٢- برنامج التغذية المدرسية	وزارة التربية والتعليم	وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومنظمات الأمم المتحدة	٢٠٢٢-٢٠٣٠	٣٠
٣- برنامج الرعاية الأسرية	وزارة الصحة	وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني	٢٠٢٢-٢٠٢٥	١٥
الهدف الإستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي				
الهدف الفرعي ١: تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي				
١- برنامج إنشاء وتعزيز الإطار المؤسسي للأمن الغذائي في الأردن	وحدة الأمن الغذائي	رئاسة الوزراء، ووحدة الأمن الغذائي، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط	٢٠٢٢-٢٠٢٤	١٠
٢- برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي في الأردن	وحدة الأمن الغذائي	رئاسة الوزراء ووزارة التخطيط ووحدة الأمن الغذائي ودائرة الإحصاءات العامة	٢٠٢٢-٢٠٢٤	٥
٣- برنامج تعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي	وحدة الأمن الغذائي	وحدة الأمن الغذائي	٢٠٢٢-٢٠٢٤	٣
الهدف الفرعي ٢: تعزيز أبحاث النظم الغذائية، والابتكار ونشر التكنولوجية، وتطوير العمليات والإجراءات والخدمات				

الأمم المتحدة
برنامج الأغذية العالمي

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة